



التقرير السنوي 2010





المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) هي مؤسسة عربية إقليمية ذات كيان قانوني مستقل، أسست عام 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف، وقعتها كافة الدول العربية، ومودعة لدى وزارة الخارجية في دولة الكويت. وقد باشرت أعمالها في مطلع إبريل عام 1975، وتضم في عضويتها، إلى جانب جميع الأقطار العربية، بعض الهيئات العربية الدولية. وتتخذ المؤسسة من دولة الكويت مقراً دائماً لها، ولديها مكتب إقليمي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

أغراض المؤسسة:

وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين:

يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولمختلف دول العالم، وضد المخاطر التجارية فقط لائتمان المبيعات المحلية في الدول الأعضاء.

ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها، وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية قدرات الكوادر العربية في هذا المجال.

وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وتحصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية، وتملك حصص فيها، وتأسيس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

وفي 11 أبريل (نيسان) 2011، قامت وكالة «ستاندرد أند بورز»، إحدى أبرز وكالات التصنيف العالمية بتثبيت التصنيف الائتماني المرتفع الذي سبق وأن حصلت عليه المؤسسة، للعام الثاني على التوالي بدرجة «AA» مع تغيير النظرة المستقبلية من مستقر إلى سلبي بسبب المستجدات السياسية التي تشهدها بعض الدول العربية.

المركز الرئيسي

المقر الدائم للمنظمات العربية

تقاطع شارع جمال عبد الناصر وطريق المطار

الشويخ، دولة الكويت

ص.ب 23568 - الصفاة 13096

هاتف: (965) 24959555 - فاكس: 24835489، /7 24959596 (965)

البريد الإلكتروني: info@dhaman.org

الموقع الشبكي: www.dhaman.org

أجهزة المؤسسة

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات (ضمان) من الأجهزة التالية:

1 - مجلس المساهمين (الجمعية العمومية)

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتتعد له الصلاحيات اللازمة كافة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى: وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة، وتفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها، وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

2 - مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة ضمن الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الصلاحيات ضمن مهام أخرى: إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

رئيساً	1 - سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني
عضواً	2 - سعادة الأستاذ/ عدنان عيسى الخضير
عضواً	3 - سعادة الأستاذ/ علي رمضان أشنيبيش
عضواً	4 - سعادة الأستاذ/ أحمد محمود الحمادي
عضواً	5 - سعادة الأستاذ/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
عضواً	6 - سعادة الدكتور/ علي عبد العزيز سليمان
عضواً	7 - سعادة الأستاذ/ جبار وحيد حسن
عضواً	8 - سعادة الأستاذ/ محمد جعدو

3 - المدير العام

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الابراهيم

4 - الموظفون الفنيون والإداريون

سعادة رئيس مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واأتمان الصادرات (ضمان) في دور انعقاده الثامن والثلاثين.

تحية طيبة وبعد،

يطيب لي أن أرفع إلى مجلسكم الموقر تقرير مجلس الإدارة السنوي عن نشاط المؤسسة للعام 2010، وفقاً لنص البند (هـ) من المادة (1/12) من اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واأتمان الصادرات (ضمان).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،



ناصر بن محمد القحطاني
رئيس مجلس الإدارة

دمشق، الجمهورية العربية السورية،
أبريل (نيسان) 2011

المحتويات

6	الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية
11	الفصل الثاني: عمليات الضمان
11	1.2 محفظة عقود الضمان
14	2.2 إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة
14	3.2 نتائج عمليات الضمان
14	4.2 التعويض والاسترداد
15	5.2 إعادة التأمين
15	6.2 تسويق خدمات الضمان
15	7.2 العلاقات مع هيئات الضمان
	الجداول
16	جدول رقم (1): محفظة عقود الضمان خلال عام 2010
17	جدول رقم (2): محفظة عقود الضمان خلال عام 2010 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود
18	جدول رقم (3): محفظة عقود الضمان خلال عام 2010 موزعة حسب الأقطار المضيضة/ المستوردة وحسب أنواع العقود
19	جدول رقم (4): قيمة العقود السارية خلال عام 2010 والالتزامات القائمة كما في 2010/12/31 حسب القطر المضيف/ المستورد وحسب نوع العقد
	الرسومات البيانية
20	رسم بياني (1): محفظة عقود الضمان خلال عام 2010 موزعة حسب الأقطار المضمونة
21	رسم بياني (2): محفظة عقود الضمان خلال عام 2010 موزعة حسب الأقطار المضيضة/ المستوردة
22	رسم بياني (3): إجمالي العقود السارية خلال عام 2010 والالتزامات القائمة كما في 2010/12/31 حسب الأقطار المضيضة/ المستوردة
23	الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة
23	1.3 المطبوعات وأوراق العمل
25	2.3 الفعاليات التي نظمتها المؤسسة أو شاركت في تنظيمها
26	3.3 التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية والدولية
27	4.3 حضور المؤسسة محليا وإقليميا ودوليا
28	5.3 تطوير الموارد البشرية
29	6.3 تقنية المعلومات
29	7.3 النشاط الإعلامي
30	الفصل الرابع: التقرير المالي
33	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
35	بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
36	بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
37	بيان المركز المالي في 31 ديسمبر 2010
38	بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
39	بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
41	إيضاحات حول البيانات المالية في 31 ديسمبر 2010

الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية

1- الاقتصاد العالمي

بدأ الاقتصاد العالمي خلال عام 2010 التعافي من فترة الكساد الناجمة عن التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث شهد نموا ملحوظا، وفق التقديرات الأولية المتوافرة عن مصادر صندوق النقد الدولي في ابريل 2011، بمعدل بلغ 5.0% مقارنة بمعدل نمو سالب بلغ 0.5% عام 2009. ويعزى هذا التحسن إلى استعادة النمو في مجموعة الدول المتقدمة، ولكن بمعدلات بطيئة ليسجل بالمتوسط معدل نمو بواقع 3.0% مقارنة بمعدل نمو سالب بلغ 3.4% عام 2009. كما استطاعت مجموعة الدول النامية الصمود خلال فترة الأزمة العالمية بسبب انتهاجها لسياسات اقتصادية سليمة، حيث كانت لديها القدرة على استخدام السياسة المالية والنقدية بفاعلية لتخفيف الآثار السلبية للتحويلات المفاجئة في التجارة العالمية، والأسعار والتدفقات المالية الدولية. ولذا يتوقع أن يتسارع النمو في المجموعة التي تضم بقية الاقتصادات الناهضة والدول النامية خلال عام 2010 لتسجل بالمتوسط معدل نمو بلغ 7.3% مقابل 2.7% عام 2009، كمحصلة لتحقيق العديد من دول المجموعة معدلات نمو ايجابية ومرتفعة نسبياً مثل روسيا التي حققت معدل نمو بلغ 4.0%. الصين 10.3% والهند 10.4%، كنتيجة لبقاء الطلب المحلي عند مستويات مرتفعة على أساس الدخل الحقيقي وتنامي الاستثمار الخاص والعام، إضافة إلى توقع انتعاش صادرات تلك الدول نتيجة إعادة توجيه التبادل التجاري الدولي نحو الدول الآسيوية سريعة النمو. وبناءً على استعادة الاقتصاد العالمي لمعدلات النمو الايجابية خلال عام 2010، يقدر أن ترتفع قيمة الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية إلى نحو 62.9 تريليون دولار، مقابل 57.9 تريليون دولار عن عام 2009.

أما فيما يتعلق بمستويات الأسعار معبرا عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد ارتفعت مستويات الأسعار في مجموعة الدول المتقدمة لتعكس على معدل التضخم ليرتفع، ولكن بدرجة محدودة، إلى 1.6% عام 2010 مقابل 0.1% عام 2009، كما ارتفع أيضا في المجموعة التي تضم بقية الدول الناهضة والدول النامية ليسجل 6.2% مقارنة بنحو 5.2% عام 2009، بما يرجع بصفة أساسية إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي مع بقاء معدلات البطالة المرتفعة في ظل زيادة الطاقات الإنتاجية غير المستغلة، علاوة على الارتفاع المحدود في أسعار معظم السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية خلال عام 2010.

فعلى صعيد أسعار المواد الأولية، ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المواد الأولية (2005=100) بمعدل 26.1% خلال العام 2010. ويأتي هذا الارتفاع كمحصلة لزيادة الرقم القياسي لأسعار الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم) بمعدل 26.0%. والمواد الغذائية بما فيها المشروبات ومدخلات الصناعة بمعدل 26.3%، المحاصيل الزراعية والمعادن بمعدل 43.2%. وقد جاء تزايد أسعار المعادن، نتيجة للارتفاع الملحوظ في أسعار كافة المعادن باستثناء اليورانيوم وعلى رأسها الحديد بمعدل 83.9% ثم القصدير بمعدل 49.7%، النيكل بمعدل 48.6%، النحاس بمعدل 45.9%، الزنك بمعدل 30.3%، الألمنيوم بمعدل 30.2%، والرصاص بمعدل 24.9%، بينما تراجع أسعار اليورانيوم بمعدل 1.5%. ومن المنتظر أن ترتفع أسعار كافة المعادن خلال العام 2011، بما يرجع إلى توقع ارتفاع مستويات الطلب العالمي نظرا لعودة انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي، ولكن بمعدلات بطيئة نسبياً.

وفيما يتعلق بأسعار النفط الخام (وفق المتوسط الحسابي للأسعار الفورية لخامات برنت وديبي وغرب تكساس) فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا بلغ معدله 27.9% عام 2010 مقابل معدل نمو سلبي بلغ 36.3% عام 2009. وسجل المتوسط السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك خلال عام 2010 حوالي 79.03 دولار للبرميل، مقارنة مع 61.8 دولار للبرميل عام 2009. ومن المتوقع أن تشهد أسعار النفط ارتفاعا خلال العام 2011. ويرجع ذلك بصفة أساسية لارتفاع الطلب العالمي على النفط لاستعادة الاقتصاد العالمي عافيته وخروجه من مرحلة الركود التي شابت معظم اقتصادات العالم نتيجة للأزمة العالمية.

وفي ضوء تلك المؤشرات الأولية، يلاحظ أن أداء الاقتصاد العالمي لا يزال يعاني من أجواء عدم اليقين في نظامه المالي بما يمثل نقطة الضعف الرئيسية في مسيرة التعافي الاقتصادي. وأظهرت الاضطرابات التي لحقت مؤخراً بأسواق الديون السيادية في دول الاتحاد الأوروبي أن وضع الميزانيات السيادية والمصرفية أصبح أكثر هشاشة جراء الأزمة. لكن الموقف المالي تحسن بعد ذلك بفضل التحركات القوية الذي بادر بها صانعو السياسات، والتي ساعدت على استقرار أسواق التمويل والحد من المخاطر المفاجئة.

وعلى الرغم من ظهور بوادر الانتعاش، إلا أنه يظل هشاً، حيث يتعين على معظم الدول المتقدمة وبعض الدول الناشئة اتخاذ إجراءات تصحيحية لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، منها: تقوية الميزانية العمومية للقطاع العائلي، تثبيت الدين العام أو تخفيضه ومعالجة الخلل في القطاع المالي. كما خلفت الأزمة تأثيراً واضحاً على مؤشرات الاقتصاد الكلي في مجموعة الدول النامية، حيث ارتفعت معدلات البطالة بصورة ملحوظة في الدول ذات قطاعات التصنيع الأكثر تطوراً وتدهورت أرصدة المالية العامة، ولاسيما في الدول ذات الدخل المتوسط والدول المصدرة للنفط. كما أن ارتفاع الصادرات لم يصل بعد إلى مستويات ما قبل الأزمة، إضافة إلى تواصل شح الائتمان المتاح، وتظل المخاطر تلوح في الأفق في ضوء بقاء انتعاش الدول المتقدمة هشاً واحتمال شح التمويل المتاح بسبب ضغط الإنفاق الحكومي في تلك الدول.

ومع ذلك، فلا تزال الميزانيات العامة السيادية شديدة التعرض لصدمات النمو التي يمكن أن تقلل من درجة اليقين بشأن القدرة على استدامة الديون. وبغرض إرساء نظام مالي عالمي قابل للاستدامة والحفاظ على بوادر التعافي الحالية، يجب على صانعي السياسات؛ معالجة المشكلات الموروثة في القطاع المصرفي بما في ذلك إعادة الرسملة، تقوية الأساسيات التي تقوم عليها الميزانيات العمومية السيادية ومواصلة توضيح وتحديد الإصلاحات التنظيمية بناء على المتطلبات التي اقترحتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

وعلى صعيد السياسات الاقتصادية الكلية، يلاحظ أن الحزم المالية التحفيزية التي اتخذت لمواجهة تداعيات الأزمة أصبحت في نفس الوقت مصدراً لقلق الحكومات المنفذة لها، وتتوي في القريب انتعاج استراتيجيات خروج من هذه السياسات التوسعية. لذا، ينبغي انتعاج سياسة نقدية توسعية تكون بمنزلة خط الدفاع الأول ضد انكماش في مستوى النشاط الاقتصادي يتجاوز الحد المتوقع الناجم عن انسحاب الحكومات من تقديم دعم المالية العامة. بالإضافة إلى ضرورة إعادة ضبط انحرافات سعر الصرف في العديد من الدول حول العالم بهدف الحفاظ على بوادر الانتعاش التي لاحت في الأفق مع تحقيق التوازن في معدلات النمو.

أما على صعيد الحسابات الجارية في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد العام 2010 استمرار تحقق فوائض في الحسابات الجارية في موازين مدفوعات الصين، واليابان، روسيا والدول الصناعية الجديدة، والدول المصدرة للنفط، على حساب تواصل بل وتفاقم العجز في بعض الدول المصدرة للنفط، في أعقاب الأزمة، مثل كندا واتساعه في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وتحسنه لدى معظم الدول الأوروبية وأستراليا.

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير التقديرات الأولية المتاحة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) (يناير 2011) إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً. ففي أعقاب تراجعها العام المنقضي بنحو 37% لتبلغ 1.11 تريليون دولار مقابل 1.77 تريليون دولار عام 2008، من المتوقع نموها بزيادة طفيفة يبلغ معدلها 0.7% لتصل إلى 1.122 تريليون دولار عام 2010. ويعزى هذا الثبات النسبي بصفة رئيسية إلى تداعيات الأزمة المالية وعلى رأسها؛ انسحاب استثمارات مباشرة من العديد من الدول المضيفة لها كنتيجة طبيعية لتفاقم أوضاع الديون السيادية في تلك الدول وعلى رأسها بعض دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما انعكس بوضوح على مستوى القروض البنينة فيما بين الشركات الأم والشركات التابعة، وكذلك الارتفاع الملحوظ في تحويلات عوائد الاستثمارات بدلا من إعادة استثمارها، بغرض تقوية ميزانيات الشركات عبر الوطنية في الداخل. وبينما قفزت قيمة صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية بمعدل 37%، تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المشاريع الجديدة، سواء من حيث عددها أو قيمتها بما يشير إلى أن استعادة هذه التدفقات لوتيرة النمو يخيم عليها أجواء عدم اليقين التي يغذيها عوامل غير مشجعة لهذا النوع من الاستثمارات مثل حرب العملات وتزايد تطبيق السياسات التجارية الحمائية.

وقد عكست تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2010 تبايناً في نمط التوزيع عبر الأقاليم الاقتصادية والدول حول العالم. ولعل أهم ما يميز اتجاهاتها، وفقاً لأحدث التوقعات، اجتذاب مجموعتي دول الاقتصادات النامية والمتحولة، ولأول مرة، حصة تتجاوز نصف الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كنتيجة طبيعية لتحقيق طفرة في التدفقات الواردة لدول آسيا وأمريكا اللاتينية عوضت التراجع في التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة. فقد نمت التدفقات الواردة إلى مجموعة الدول النامية خلال عام 2010، نتيجة لاستعادة عافيتها الاقتصادية واستحواذها على حصة أكبر من التدفقات المتنامية الصادرة من نفس مجموعة الدول، مما مكنها من جذب تدفقات بلغت 525 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 10% خلال عام 2010 مقابل 478 مليار دولار عام 2009 وبحصة بلغت 47% مقابل 43% من إجمالي التدفقات العالمية. وفي السياق ذاته، استعادت التدفقات الواردة إلى مجموعة الاقتصادات المتحولة التي تضم دول جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة، نموها عام 2010 بمعدل 1%. وعلى النقيض من ذلك، تشير البيانات إلى عدم عودة النمو لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمجموعة الدول المتقدمة خلال عام 2010، حيث تراجعت التدفقات إليها بمعدل 7% مقارنة بمستواها المحقق في عام 2009 لتبلغ نحو 527 مليار دولار وبحصة بلغت 47% مقابل 51% من إجمالي التدفقات العالمية. وبينما استعادت بعض الدول المتقدمة، خلال عام 2010، قدرتها على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى رأسها الولايات المتحدة بمعدل يتجاوز مستوياته في 2009 بواقع 43%، تراجعت بدرجة ملحوظة التدفقات إلى اليابان ومعظم دول الاتحاد الأوروبي.

وعلى صعيد حركة التجارة العالمية، انتعش حجمها من السلع والخدمات مقارنة بالعامين السابقين، إذ حققت معدل نمو ايجابي بلغ 18.6% عام 2010، مقارنة بمعدل نمو سلبي بلغ 20.1% عام 2009 ومعدل نمو ايجابي بلغ 2.9% عام 2008. وبالمقابل ارتفعت أيضاً وبدرجة ملحوظة قيمة صادرات السلع والخدمات عالمياً من 15.8 تريليون دولار عام 2009، إلى 18.7 تريليون دولار عام 2010.

وفي أسواق الصرف الأجنبي، تشير تطورات أسعار الصرف خلال العام 2010 إلى أن سعر صرف الدولار الأمريكي شهد تقلبات قوية أمام العملات الرئيسية، حيث ارتفع أمام اليورو والين وعملات دول الاقتصادات الناشئة خلال النصف الأول من عام 2010 نتيجة للاضطرابات المالية العالمية وظهور أزمة الديون السيادية الأوروبية في بداية العام 2010، فارتفع إلى 0.84 يورو، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً إذ سرعان ما تراجع خلال النصف الثاني من عام 2010 بعد أن واجهت أوروبا الموحدة أزمة الديون السيادية ببرامج تقشف صارمة، إلى مستوى 0.71 يورو كنتيجة طبيعية لتحرك الأسواق بعيداً عما يسمى بعملات الملاذ الآمن وميل المتعاملين فيها نحو تحمل المخاطر. ساعد على ذلك، نشوب «حرب العملات» الجارية بتنافس البنوك المركزية في أنحاء العالم على تخفيض قيمة عملاتها، والتي اشتدت خلال سبتمبر 2010 مع دخول اليابان في هذه الحرب على أثر ارتفاع الين بمعدلات متسارعة بعد تراجعه خلال شهر أبريل 2010 مما دفع السلطات إلى التدخل في أسواق الصرف بسبب المخاوف من التقلبات غير المتوقعة. كما ارتفعت معظم عملات الدول الآسيوية الناشئة، بما في ذلك اليوان الصيني.

وعلى صعيد صناعة الضمان: ارتفعت مستويات الطلب على الحماية التأمينية من قبل الشركات والمصارف والمقرضين حول العالم نتيجة لتواصل أجواء عدم اليقين التي لا تزال تخيم على البيئة الاقتصادية العالمية. وفي السياق ذاته، أعلنت العديد من هيئات الضمان أعضاء اتحاد بيرن في اجتماعه السنوي المنعقد في نوفمبر (تشرين ثاني) 2010، عن توقعات بارتفاع الطلب على المنتجات التأمينية لتصل مستويات ما قبل الأزمة أو تتعداها خلال العام 2010 في ضوء استعادة معدلات النمو الاقتصادي عافيتها وخصوصاً في آسيا. وشهد سوق الضمان العالمي خلال النصف الأول من عام 2010 اتجاهات توسعية في حجم عمليات هيئات تأمين ائتمان الصادرات وضممان الاستثمار في كافة أنواع المنتجات التأمينية للوفاء بالطلب المتنامي مقروناً باستعداد هيئات الضمان تحمل المخاطر في سبيل تنفيذ دورها الحيوي للحفاظ على تدفق الاستثمارات وانسياب التبادل التجاري حول العالم. كما شهد سوق الضمان العالمي، تطوراً ايجابياً آخر تمثل في ظهور بواكر تراجع مستوى التعويضات المدفوعة على أثر تراجع حالات مطالبات عدم السداد خلال النصف الأول من عام 2010، بعد ارتفاعها بدرجة ملحوظة خلال عام 2009. وحظيت التغييرات التنظيمية المقترحة من لجنة بازل 3 باهتمام معظم وكالات تأمين ائتمان الصادرات حول العالم نظراً لأنها تقلل من القدرات التمويلية المتاحة لتمويل التجارة العالمية وتعارض مع سياسات معظم الحكومات لتنشيط حركة التجارة العالمية.

وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن مجمل الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، الذي تأسس عام 1934 ويضم 49 هيئة دولية وإقليمية ووطنية من 43 دولة وأطرافاً إقليمية ودولية، بلغ في نهاية عام 2009 حوالي 1.4 تريليون دولار، وهو ما يعد انجازاً معتبراً في ظل التراجع الحاد في حجم التجارة العالمية وارتفاع قيمة مطالبات عدم السداد خلال العام، مقابل 1.5 تريليون دولار عام 2008، و 1.3 تريليون دولار عام 2007، ونحو 1.1 تريليون دولار عام 2006، توزعت ما بين 1.1 تريليون دولار لائتمان الصادرات للمدى القصير مقابل 1.3 تريليون دولار عام 2008، 191 مليار دولار لائتمان الصادرات وللإفراض للمديين المتوسط والطويل مقابل 154 مليار دولار عام 2008. 49 مليار دولار لضمان الاستثمار مقابل 58.5 مليار دولار عام 2008 بما يعادل 3.9% و 3.6% من إجمالي الضمانات خلال العام على التوالي. وفي حين تراجع قيمة التعويضات المستردة خلال عام 2009 لتبلغ 4.4 مليار دولار مقابل 7.6 مليار دولار عام 2008، ارتفعت بدرجة ملحوظة قيمة التعويضات المدفوعة لتبلغ 5.5 مليار دولار مقابل 2.3 مليار دولار.

2 - الاقتصاد العربي

في ظل تحسن أداء الاقتصاد العالمي، تحسنت آفاق أداء اقتصادات المنطقة العربية بتقديرات للنمو تبدو معدلاتها مشجعة بوجه عام، حيث تكاد لا تستثني دولة عربية من النمو بمعدل أسرع خلال العام 2010، فعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية، عكست التقديرات الأولية وفق المصادر الدولية انتعاشاً قوياً في معدل النمو الاقتصادي للدول العربية مجتمعة للعام 2010 ليبلغ 3.8% مقارنة بنحو 1.8% للعام 2009، كمحصلة لنمو 4 دول بمعدلات مرتفعة نسبياً، تراوحت ما بين 7% - 16%، وتسجيل البعض الآخر معدلات نمو حول 5%، وباقي الدول معدلات تقل عن 4%. ولأول مرة منذ عشر سنوات، يقل معدل النمو في مجموعة الدول العربية عن نظيره العالمي والمحقق لمجموعة الدول النامية معاً.

أما فيما يتعلق بمستويات الأسعار معبراً عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد تراجع معدل التضخم في الدول العربية بدرجة محدودة ليبلغ 7.1% عام 2010، مقارنة بمعدل بلغ 7.5% عام 2009، وساهم في ذلك تباطؤ معدلات انتعاش الطلب المحلي والطلب على الائتمان وذلك على الرغم من ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2009، ونمو الواردات بمعدلات أقل من نظيرتها للصادرات من جهة أخرى.

بهدف تحفيز مستويات الطلب المحلي وتنشيط نمو الائتمان الموجه للقطاع الخاص في ظل التحسن المتوقع في معدلات النمو، يخطط معظم دول المنطقة للانسحاب من مرحلة التنشيط المالي الاستثنائي بحلول عام 2011، ومواصلة تطبيق السياسة النقدية التوسعية لبعض الوقت، غير أن بعض الدول وخاصة الدول العربية المستوردة للنفط، قد تلجأ، في وقت مبكر عن الدول الأخرى، إلى انتهاج سياسات اقتصادية أكثر تشدداً نتيجة لظهور بوادر للضغوط التضخمية أو لعدم توافر موارد مالية إضافية و/أو لارتفاع مستويات الدين المحلي والأجنبي.

ومن المتوقع أن يساهم انتعاش أسعار المواد الأولية وعلى رأسها النفط من جهة، وانسحاب معظم الدول العربية من تطبيق حزمة السياسات المالية التنشيطية من جهة أخرى في تحسن ملحوظ في فائض وعجز الحسابات الجارية من موازين مدفوعات بعض الدول العربية المصدرة للنفط وتلك المستوردة له على التوالي وبقاء عجز الحسابات الجارية عند نفس مستواه تقريباً في البعض الآخر. وساهم تراجع التدفقات الرأسمالية إلى الخارج وتحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية، في تراكم الاحتياطيات الدولية بالعملات الأجنبية بمعدل نمو بلغ 5.3% لتصل إلى 958 مليار دولار بنهاية عام 2010 مقابل 910 مليارات دولار بنهاية العام 2009.

وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير التقديرات الأولية الصادرة عن «ضمان» في أول تقرير لها يرصد «آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية»، إلى ارتفاع تدفقاته المتجهة إليها بمعدل 10% لتبلغ نحو 88 مليار دولار للعام 2010 مقارنة بنحو 79.2 مليار دولار في عام 2009.

ويعزى هذا التعافي المتوقع إلى انتعاش أداء الاقتصادات المتقدمة، كونها أحد أهم مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، فضلا عن انتعاش النمو في الاقتصادات العربية، وتحقق قفزة ملحوظة في حصيلة الصادرات العربية للنفط، ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي. وهو ما يسهم في تنشيط صفقات الاندماج والتملك بين الدول العربية، ودعم مزيد من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية كونها مكونا ذا أهمية نسبية مرتفعة في الإجمالي. على صعيد آخر، تحسن بوجه عام مناخ الاستثمار في المنطقة العربية، حيث أصبح أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي، نتيجة لاتخاذ تدابير مواتية، شملت؛ فتح قطاعات اقتصادية جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، رفع الحد الأقصى للملكية الأجانب في المشاريع المحلية، خفض معدل الضرائب و/أو تنفيذ سياسة التحفيز المالي. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت إصلاحات تشريعية في 16 دولة عربية فيما يتعلق ببيئة ممارسة أنشطة الأعمال خلال عام 2009، بالإضافة إلى النشاط الملحوظ لنحو 15 وكالة عربية لترويج الاستثمار خلال عام 2009 في تنظيم وعقد 400 فعالية لترويج الاستثمار، ناهيك عن تطورات مهمة شملت توفير المرافق والبنى التحتية في المناطق الحرة والصناعية المؤهلة.

وفي ضوء العوامل المؤثرة والخطط المستقبلية للشركات عبر الوطنية، اتخذت مستويات الأرباح المحققة لها اتجاهها صعوديا منذ النصف الثاني من عام 2009. فبالإضافة إلى الشركات عبر الوطنية العالمية، تتوقع الشركات عبر الوطنية العربية انتعاشا تدريجيا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2010. ومن ثم، يتوقع أن تقوم صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود بدور حاسم في تنشيط الاستثمار المباشر العربي البيني، فضلا عن مساهمة المشاريع الجديدة كجزء من خطط التنمية العربية المعلنة.

وعلى صعيد حركة التجارة العربية، يتوقع ارتفاع ملحوظ في نمو الصادرات العربية من السلع والخدمات خلال عام 2010، لتصل حسب التقديرات الأولية المتوافرة من مصادر صندوق النقد الدولي إلى 1002 مليار دولار، مقارنة بما قيمته 853 مليار دولار، أي بمعدل نمو بلغ 17.5%. ويعزى هذا الارتفاع في حصيلة الصادرات العربية إلى تأثير ارتفاع أسعار النفط والمعادن والغاز والسلع الأساسية. أما بالنسبة للواردات من السلع والخدمات، فيتوقع ارتفاعها أيضا ولكن بمعدل نمو أقل من نظيره للصادرات يبلغ 10.7% لتصل إلى 869 مليار دولار في عام 2010 مقارنة بنحو 785 مليار دولار في عام 2009. ويعزى ارتفاع حصيلة الصادرات ومدفوعات الواردات إلى عدد من العوامل المشتركة، أهمها؛ انتعاش معدلات النمو للاقتصاد العالمي والمنطقة العربية، وما يصاحب ذلك من ارتفاع الطلب على واردات السلع الاستثمارية والوسيطه، وكذلك تراجع تكلفة التمويل في ضوء إتاحة المزيد من الائتمان المصرفي للمصدر والمستورد على السواء.

وعلى صعيد نشاط الضمان في هيئات الضمان العربية والإقليمية، تواصل ارتفاع مجمل الضمانات التي وفرتها هيئات تأمين الائتمان الصادرات العربية والإسلامية الوطنية والإقليمية، أعضاء «اتحاد أمان»، والبالغ عددها 17 مؤسسة إلى ما قيمته 13.1 مليار دولار عام 2009 مقابل 12.3 مليار دولار عام 2008، أسفرت عن أقساط تأمينية بلغت 75.6 مليار دولار عام 2009 مقابل 62.3 مليار دولار عام 2008. ومن جهة أخرى، بلغت التعويضات المدفوعة خلال عام 2009 ما يعادل 27.6 مليون دولار بينما استردت ما قيمته 73 مليون دولار.

أما بالنسبة لعام 2010، فقد أعلنت هيئات ضمان الائتمان الصادرات أعضاء اتحاد «أمان»، الذي ضم 7 هيئات جديدة لعضويته، خلال الاجتماع السنوي الأول المنعقد في تونس، نوفمبر 2010، توقعاتها بتزايد الطلب على الخدمات المقدمة في مجالات ائتمان الصادرات وتأمين الائتمان المحلي في دول المنطقة بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي تعزز استخدام الأدوات التأمينية اللازمة لتقليل المخاطر المالية. كما أبدى الأعضاء مخاوف كبيرة تجاه المتطلبات الجديدة التي اقترحتها إتفاقية بازل 3 والتي قد تؤدي إلى تراجع القدرة التمويلية للتجارة على المستوى العالمي. وتم اقتراح اتخاذ إجراءات جماعية تجاه متطلبات بازل 3 من أجل إزالة القيود والعوائق المفروضة على تمويل التجارة.

الفصل الثاني: عمليات الضمان

1.2 محفظة عقود الضمان⁽¹⁾:

بلغت القيمة الإجمالية لمحفظة عقود الضمان خلال العام 2010 مبلغ 1197.4 مليون دولار أمريكي (336.5 مليون د.ك.)⁽²⁾ حسب التفصيل التالي. (انظر الجدول 1).

أسندت المؤسسة من هذه المحفظة عددا من العمليات إلى الحسابات الخاصة التي تديرها المؤسسة نيابة عن دول أعضاء. وقد بلغت قيمة العمليات المسندة 146.5 مليون دولار أمريكي (41.2 مليون د.ك.).

1.1.2 محفظة عقود ضمان الاستثمار:

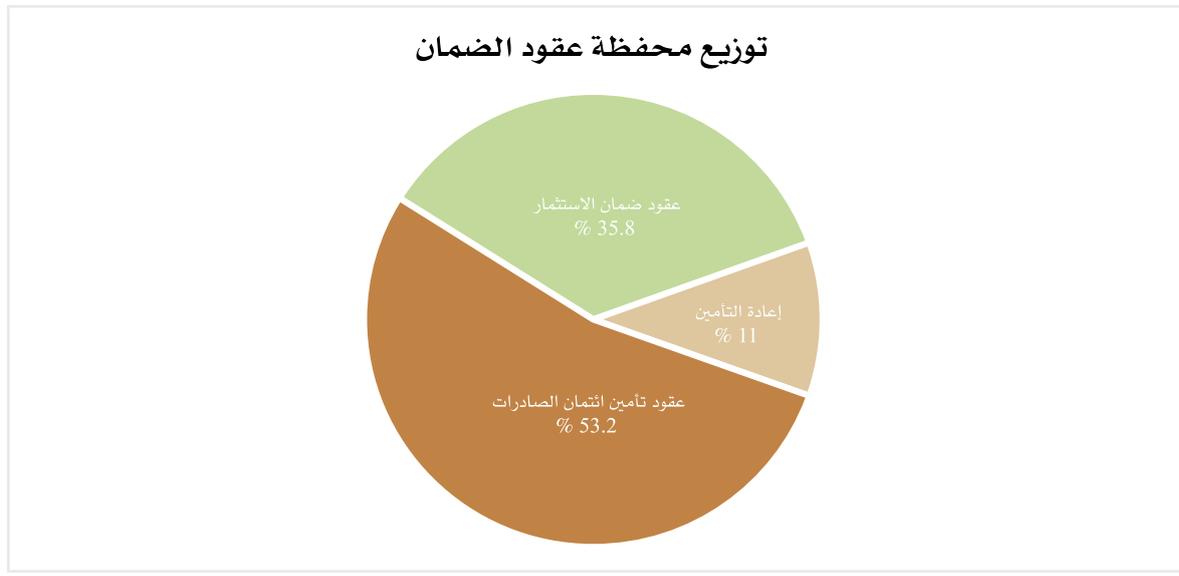
بلغت قيمة محفظة عقود ضمان الاستثمار 429.3 مليون دولار أمريكي (120.7 مليون د.ك.)، وهي عبارة عن (12) عقدا لضمان الاستثمار. وتمثل المحفظة المذكورة ما نسبته 35.8% من القيمة الإجمالية لمحفظة عقود الضمان.

2.1.2 محفظة عقود تأمين ائتمان الصادرات:

بلغت قيمة محفظة عقود تأمين ائتمان الصادرات 637.3 مليون دولار أمريكي (179.1 مليون د.ك.)، وهي تمثل (67) عقداً لتأمين ائتمان الصادرات (بالإضافة إلى مائة وسبعة ملاحق زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقا). وتمثل المحفظة المذكورة ما نسبته 53.2% من القيمة الإجمالية لمحفظة عقود الضمان.

3.1.2 إعادة التأمين الوارد:

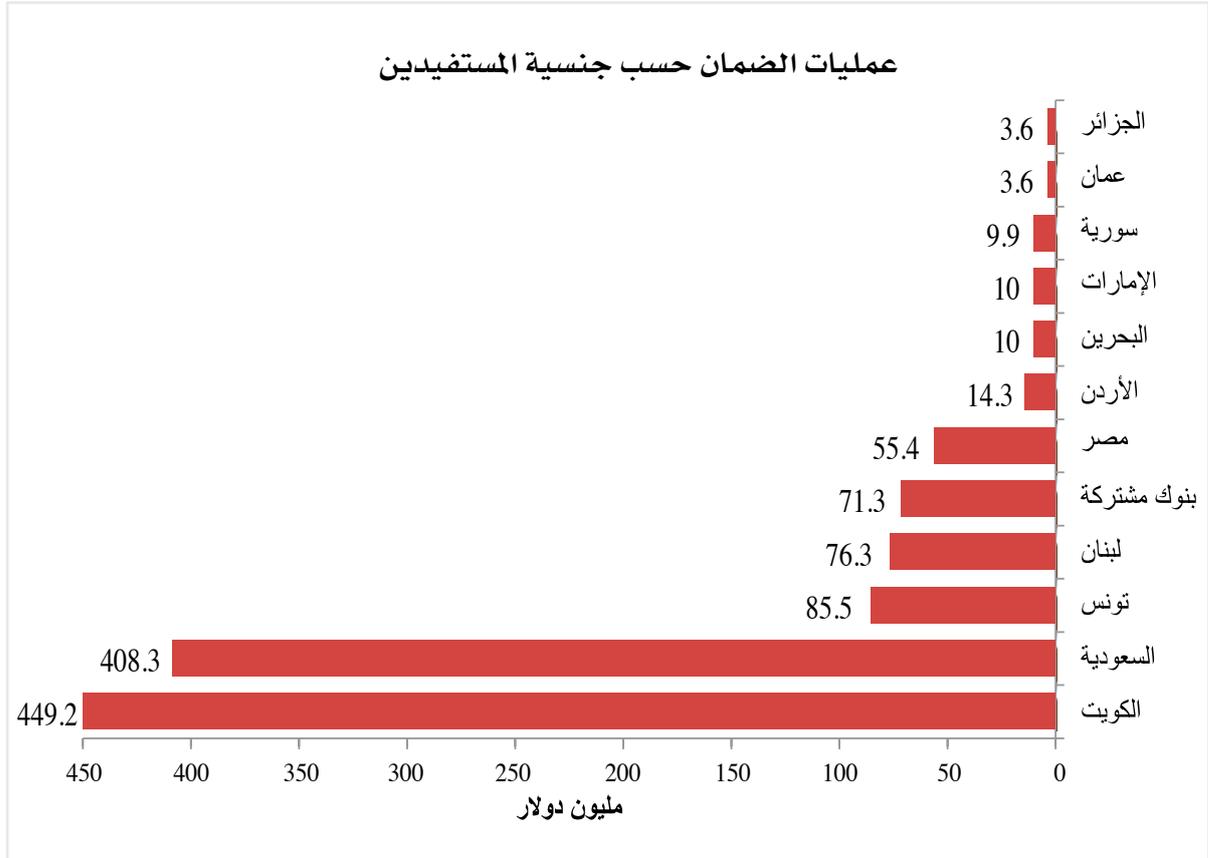
بلغت قيمة العمليات المسندة إلى المؤسسة بموجب اتفاقيات إعادة التأمين النسبية والاختيارية 130.8 مليون دولار أمريكي (36.7 مليون د.ك.)، منها حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة مع هيئات تأمين الصادرات العربية الوطنية بقيمة 48.2 مليون دولار أمريكي (13.5 مليون د.ك.)، إضافة إلى (24) اتفاقية إعادة تأمين اختيارية (بالإضافة إلى ملحقين زيدت بموجبهما الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقا) بقيمة 82.6 مليون دولار أمريكي (23.2 مليون د.ك.). وتمثل المحفظة المذكورة ما نسبته 11% من القيمة الإجمالية لمحفظة عقود الضمان.



(1) القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية (Policies in force) خلال عام 2010

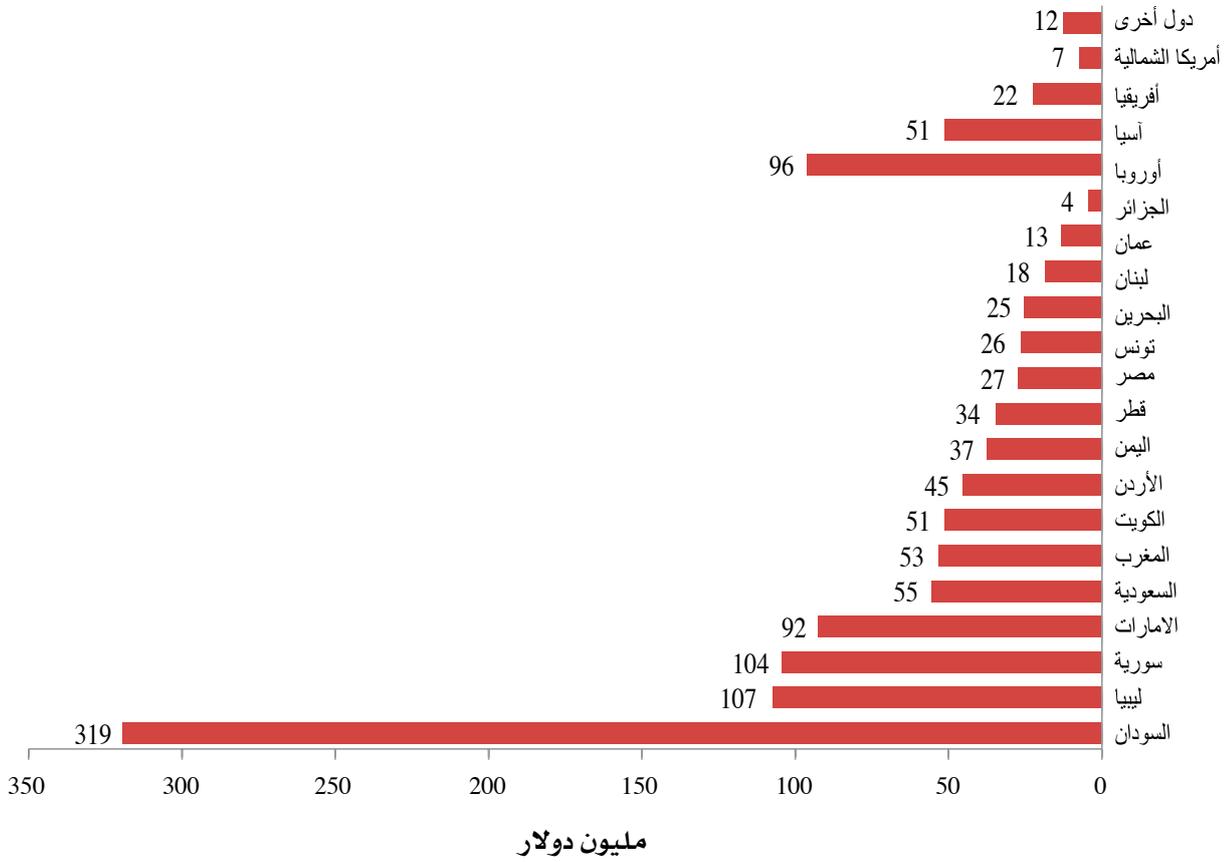
(2) دولار أمريكي واحد = 0.2811 د.ك. في 2010/12/31

هذا وقد استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون من إحدى عشرة دولة عربية وعدد من البنوك العربية المقيمة خارج الدول العربية جاءت في مقدمتها دولة الكويت (37.52%) فالمملكة العربية السعودية (34.10%) والجمهورية التونسية (7.14%) والجمهورية اللبنانية (6.37%) والبنوك العربية الأجنبية المشتركة (5.96%) وجمهورية مصر العربية (4.63%) والمملكة الاردنية الهاشمية (1.19%) ومملكة البحرين (0.84%) ودولة الامارات العربية المتحدة (0.83%) والجمهورية العربية السورية (0.82%) وسلطنة عمان والجمهورية الجزائرية (0.30%) لكل منهما. (انظر الجدول 2)

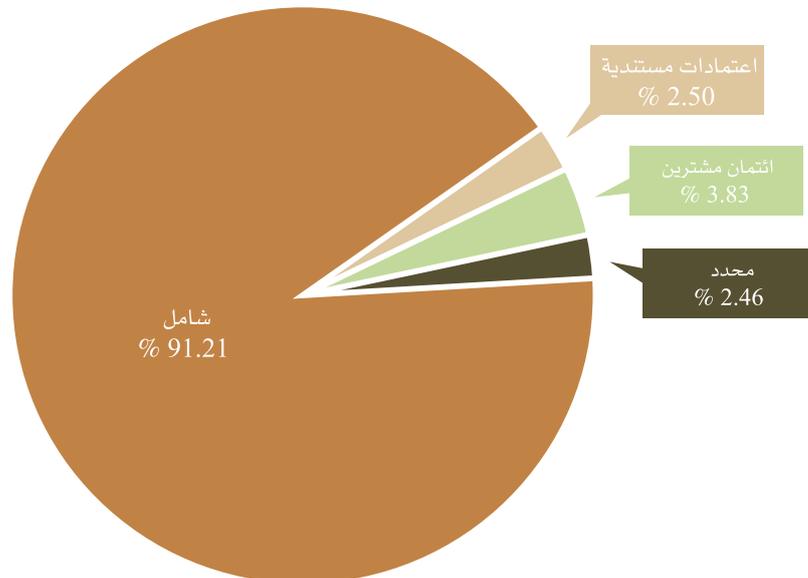


وبلغ عدد الدول المضيضة للاستثمار أو المستوردة للسلع 52 دولة، منها 16 دولة عربية تصدرتها جمهورية السودان (26.61%) فالجماهيرية الليبية (8.98%) والجمهورية العربية السورية (8.69%) ودولة الامارات العربية المتحدة (7.67%) والمملكة العربية السعودية (4.56%) والمملكة المغربية (4.42%) ودولة الكويت (4.28%) والمملكة الاردنية الهاشمية (3.72%) والجمهورية اليمنية (3.09%) ودولة قطر (2.81%) وجمهورية مصر العربية (2.27%) والجمهورية التونسية (2.18%) ومملكة البحرين (2.09%) والجمهورية اللبنانية (1.54%) وسلطنة عمان (1.09%) والجمهورية الجزائرية (0.32%) فيما توزعت بقية العقود على 36 دولة بما نسبته 15.68% من قيمة العقود. (انظر الجدول 3)

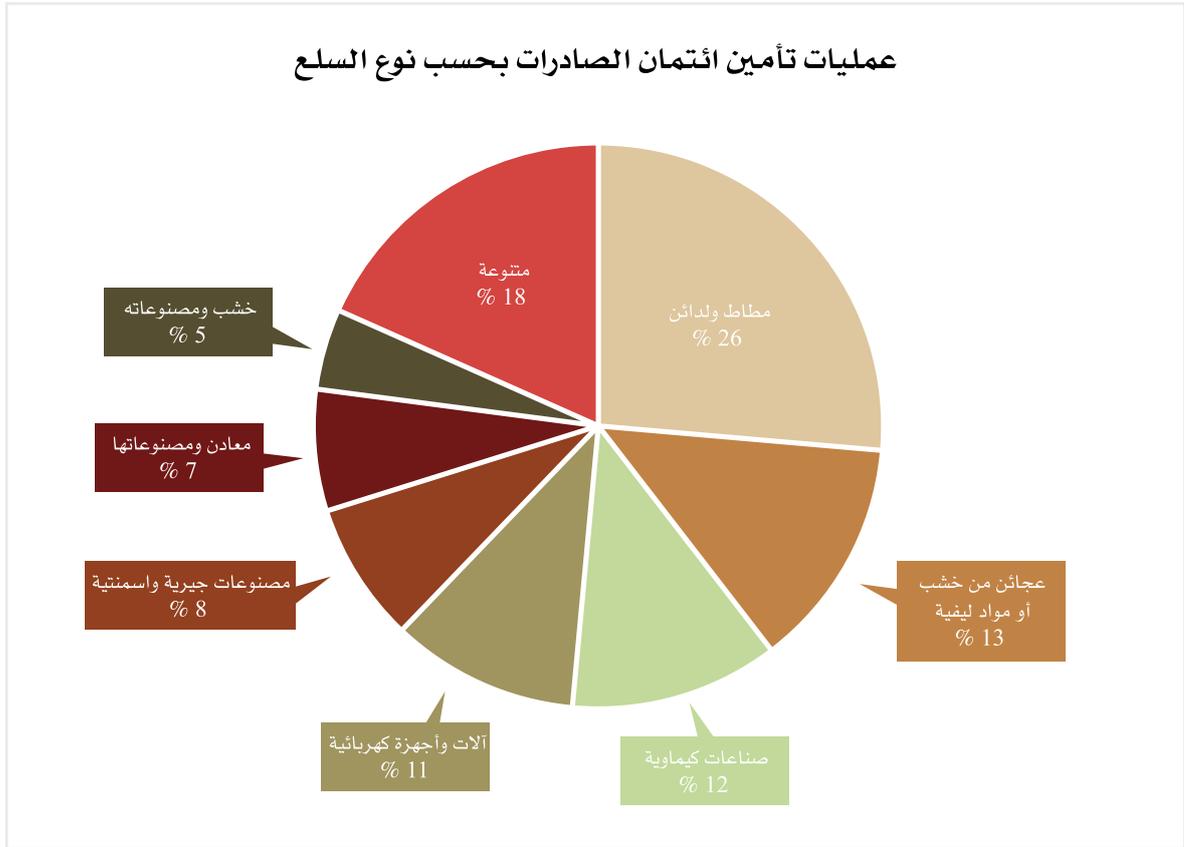
عمليات الضمان حسب الدول المضيفة / المستوردة



عمليات تأمين ائتمان الصادرات بحسب نوع العقد



عمليات تأمين ائتمان الصادرات بحسب نوع السلع



2.2 إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة:

1.2.2 إجمالي العقود السارية:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية خلال العام 2010 مبلغ 1197.4 مليون دولار أمريكي (336.5 مليون د.ك) وذلك بزيادة قدرها 4% عن قيمة العقود السارية في العام 2009. وتوزعت هذه القيمة بنسبة 36% لعقود ضمان الاستثمار ونسبة 64% لعقود تأمين ائتمان الصادرات.

2.2.2 إجمالي الالتزامات القائمة:

بلغت القيمة الإجمالية للالتزامات القائمة على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة كما في 2010/12/31 مبلغ 501 مليون دولار أمريكي (140.8 مليون د.ك) تمثل 42% من إجمالي قيمة العقود السارية، وذلك مقارنة بمبلغ 414 مليون دولار أمريكي في العام 2009، أي بزيادة قدرها 21%. (انظر الجدول 4).

3.2 نتائج عمليات الضمان:

بلغ إجمالي الإيرادات القائمة الناتجة عن عمليات الضمان في نهاية العام 8.80 مليون دولار أمريكي (2.47 مليون د.ك).

4.2 التعويض والاسترداد:

قامت المؤسسة بأداء تعويض قيمته الإجمالية 36,021 دولاراً أمريكياً (10,126 د.ك) عن تحقق خطر تجاري. استفاد من التعويض مصدر من إحدى الدول العربية. ولم تسترد المؤسسة خلال العام أية مبالغ مدفوعة عن تعويضات سابقة. وبهذا تبلغ نسبة مؤشر الخسارة حوالي 0.6%.

5.2 إعادة التأمين:

ساهمت المؤسسة خلال العام في اتفاقيتين جديدتين لإعادة التأمين الوارد بالحصص النسبية متعلقة بعمليات التجارة الداخلية، إحداهما مع هيئة تأمين ائتمان صادرات عربية وطنية والأخرى مع شركة عربية مختصة في تأمين ائتمان التجارة الداخلية.

كما تم خلال العام تجديد 5 اتفاقيات إعادة تأمين ائتمان صادرات وارد بالحصص النسبية مع هيئات تأمين ائتمان صادرات عربية وطنية. أما على مستوى إعادة التأمين الاختيارية الواردة فقد تم توقيع 24 اتفاقية بالإضافة إلى ملحقين زيدت بموجبهما الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقا.

بلغ إجمالي قيمة العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة حوالي 130.8 مليون دولار أمريكي (36.7 مليون د.ك)، أشير إليها في البند 3.1.2 أعلاه.

6.2 تسويق خدمات الضمان:

قامت المؤسسة بعدد من المهام التسويقية في 7 دول عربية علاوة على تغطيتها المستمرة للشركات المصدرة والمستثمرة العاملة في دولة المقر وفي المملكة العربية السعودية من خلال مكتبها الإقليمي في الرياض. كما نظمت المؤسسة وشاركت في العديد من الفعاليات الاقتصادية والاستثمارية بغرض التعريف بخدماتها.

كما قامت المؤسسة بتنفيذ عدد من الحملات البريدية نحو عدد من الشركات الكبرى والهامة في عدد من الدول العربية. وتواصلت المؤسسة مع العديد من الشركات الاستثمارية والمصدرة في بعض الدول العربية بالإضافة إلى الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة لتعريفها بخدماتها.

ومن ناحية أخرى قامت المؤسسة بتوقيع 5 اتفاقيات إنتاج بالعمولة وتعاون مشترك لتسويق خدمات تأمين ائتمان الصادرات.

7.2 العلاقات مع هيئات الضمان:

في إطار تطوير التعاون الثنائي مع هيئات تأمين الائتمان في الدول الأعضاء، عقدت المؤسسة اجتماعات مع عدد من تلك الهيئات الوطنية والإقليمية هدفت في مجملها إلى توثيق التعاون القائم وتوسيع آفاقه بما يحقق الأهداف المشتركة لخدمة التجارة والاستثمارات العربية.

كما نظمت المؤسسة في شهر نوفمبر في العاصمة التونسية الاجتماع الأول لاتحاد «أمان» الذي ضم هيئات ضمان ائتمان الصادرات من الدول الأعضاء في المؤسسة وفي منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك بالتعاون مع الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية «كوتيناس». وبحث الاجتماع عددا من القضايا ذات الصلة بصناعة الضمان والتمويل في الدول العربية والإسلامية الأعضاء أهمها تطورات صناعة تأمين الائتمان والاستثمار والتمويل في الدول الأعضاء، آليات استرداد التعويضات المدفوعة وتجارب الهيئات الأعضاء في هذا المجال، إعادة التأمين وإمكانيات توظيف العضوية في الاتحاد للاستفادة من السوق الدولية لإعادة التأمين وتطورات اتفاقية بازل 3 وتأثيرها على التجارة الدولية وعلى نشاط الهيئات الأعضاء.

جدول رقم (1)

محفظة عقود الضمان خلال عام 2010

أولاً. محفظة عقود الضمان ضمن موارد المؤسسة الذاتية

دينار كويتي	دولار أمريكي	
86,655,807	308,273,948	ضمان الاستثمار
171,999,252	611,879,230	اقتتان الصادرات
36,759,244	130,769,277	اعادة تأمين
295,414,302	1,050,922,455	الاجمالي

ثانياً. محفظة عقود الضمان في اطار الحسابات الخاصة

دينار كويتي	دولار أمريكي	
7,154,990	25,453,540	اقتتان الصادرات
34,013,100	121,000,000	ضمان الاستثمار
41,168,090	146,453,540	الاجمالي

336,582,392	1,197,375,995	الإجمالي العام
--------------------	----------------------	-----------------------

جدول رقم (2)

محفظة عقود الضمان خلال عام 2010 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود (بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي)

النسبة إلى الإجمالي %	الإجمالي		النسبة %	عقود الصادرات		النسبة %	عقود الإستثمار		القطر المصدر
	دينار كويتي	دولار أمريكي		دينار كويتي	دولار أمريكي		دينار كويتي	دولار أمريكي	
% 34.10	114,782,086	408,331,860	% 49.26	106,349,086	378,331,860	% 6.99	8,433,000	30,000,000	1 المملكة العربية السعودية
% 37.52	126,278,878	449,231,155	% 8	18,299,725	65,100,408	% 89.48	107,979,153	384,130,747	2 دولة الكويت
% 1.19	4,015,359	14,284,449	% 0.54	1,164,105	4,141,248	% 2.36	2,851,254	10,143,201	3 المملكة الأردنية الهاشمية
% 0.83	2,808,738	9,991,952	% 1.30	2,808,738	9,991,952	% 0.00	-	-	4 دولة الإمارات العربية المتحدة
% 0.84	2,811,000	10,000,000	% 1.30	2,811,000	10,000,000	% 0.00	-	-	5 مملكة البحرين
% 7.14	24,030,190	85,486,267	% 11.13	24,030,190	85,486,267	% 0.00	-	-	6 الجمهورية التونسية
% 0.82	2,768,936	9,850,358	% 1.28	2,768,936	9,850,358	% 0.00	-	-	7 الجمهورية العربية السورية
% 6.37	21,444,550	76,287,976	% 9.28	20,039,050	71,287,976	% 1.16	1,405,500	5,000,000	8 الجمهورية اللبنانية
% 4.63	15,578,010	55,418,035	% 7.21	15,578,010	55,418,035	% 0.00	-	-	9 جمهورية مصر العربية
% 0.30	1,006,338	3,580,000	% 0.47	1,006,338	3,580,000	% 0.00	-	-	10 سلطنة عمان
% 0.30	1,007,181	3,583,000	% 0.47	1,007,181	3,583,000	% 0.00	-	-	11 الجمهورية الجزائرية
% 5.96	20,051,128	71,330,943	% 9.29	20,051,128	71,330,943	% 0.00	-	-	12 بنوك عربية أجنبية مشتركة
% 100.00	336,582,392	1,197,375,995	% 100	215,913,485	768,102,047	% 100	120,668,907	429,273,948	الإجمالي العام
				% 100	% 64.15			% 35.85	النسبة إلى الإجمالي %

جدول رقم (3) محفظة عقود الضمان خلال عام 2010 موزعة حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة وحسب أنواع العقود (بالدولار الأمريكي والمعادل بالدينار الكويتي)

القطر المضيف/ المستورد	عقود الإستثمار		عقود الصادرات		النسبة		النسبة إلى الإجمالي العام	
	دولار أمريكي	دينار كويتي	دولار أمريكي	دينار كويتي	%	%	دينار كويتي	دولار أمريكي
1 جمهورية السودان	214,003,980	60,156,519	104,634,154	29,412,661	49.85 %	13.62 %	89,569,179	318,638,134
2 دولة الإمارات العربية المتحدة	-	-	91,791,768	25,802,666	0.00 %	11.95 %	25,802,666	91,791,768
3 دولة الكويت	-	-	51,284,778	14,416,151	0.00 %	6.68 %	14,416,151	51,284,778
4 المملكة العربية السعودية	-	-	54,563,635	15,337,838	0.00 %	7.10 %	15,337,838	54,563,635
5 المملكة الأردنية الهاشمية	-	-	44,588,562	12,533,845	0.00 %	5.81 %	12,533,845	44,588,562
6 المملكة المغربية	35,000,000	9,838,500	17,969,469	5,051,218	8.15 %	2.34 %	14,889,718	52,969,469
7 الجمهورية العربية السورية	50,000,000	14,055,000	54,097,431	15,206,788	11.65 %	7.04 %	29,261,788	104,097,431
8 دولة قطر	-	-	33,641,066	9,456,504	0.00 %	4.38 %	9,456,504	33,641,066
9 جمهورية مصر العربية	-	-	27,175,727	7,639,097	0.00 %	3.54 %	7,639,097	27,175,727
10 مملكة البحرين	-	-	25,022,942	7,033,949	0.00 %	3.26 %	7,033,949	25,022,942
11 الجمهورية التونسية	8,269,968	2,324,688	17,861,201	5,020,784	1.93 %	2.33 %	7,345,472	26,131,169
12 سلطنة عمان	-	-	13,035,399	3,664,251	0.00 %	1.70 %	3,664,251	13,035,399
13 الجمهورية اليمنية	30,000,000	8,433,000	7,032,214	1,976,755	6.99 %	0.89 %	10,409,755	37,032,214
14 الجمهورية اللبنانية	10,000,000	2,811,000	8,412,749	2,364,824	2.33 %	1.10 %	5,175,824	18,412,749
15 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	-	-	3,821,668	1,074,271	0.00 %	0.50 %	1,074,271	3,821,668
16 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	82,000,000	23,050,200	25,466,000	7,158,493	19.10 %	3.32 %	30,208,693	107,466,000
إجمالي الدول العربية	429,273,948	120,668,907	580,398,763	163,150,092	100.00 %	75.56 %	283,818,999	1,009,672,711
أوروبا	-	-	95,526,458	26,852,487	-	12.44 %	26,852,487	95,526,458
آسيا	-	-	50,771,988	14,272,006	-	6.61 %	14,272,006	50,771,988
أفريقيا	-	-	22,059,944	6,201,050	-	2.87 %	6,201,050	22,059,944
أمريكا الشمالية	-	-	7,417,000	2,084,919	-	0.97 %	2,084,919	7,417,000
مجموعة دول	-	-	11,927,894	3,352,931	-	1.55 %	3,352,931	11,927,894
إجمالي الدول غير العربية	-	-	187,703,284	52,763,393	-	24.44 %	52,763,393	187,703,284
الإجمالي العام	429,273,948	120,668,907	768,102,047	215,913,485	100.00 %	100 %	336,582,392	1,197,375,995
النسبة إلى الإجمالي %	35.85 %		64.15 %					

جدول رقم (4)

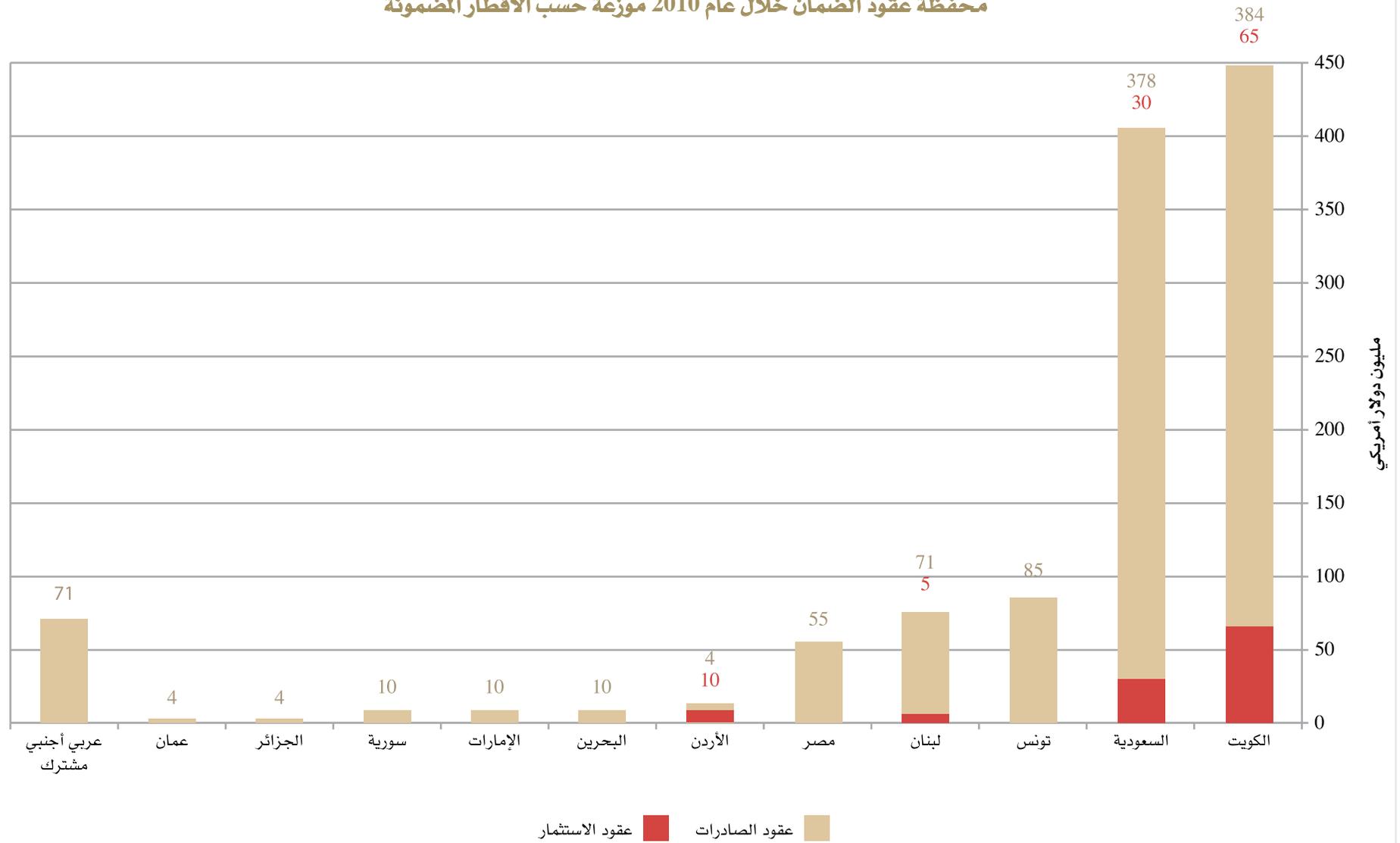
قيمة العقود السارية خلال عام 2010 والالتزامات القائمة كما في 2010/12/31 حسب القطر المضيف/ المستورد وحسب نوع العقد

القطر المضيف	عقود الاستثمار السارية		عقود الصادرات السارية		الالتزامات القائمة		الالتزامات القائمة لعقود		إجمالي الالتزامات القائمة		النسبة من الإجمالي		
	دولار أمريكي	دينار كويتي	دولار أمريكي	دينار كويتي	دولار أمريكي	دينار كويتي	دولار أمريكي	دينار كويتي	دولار أمريكي	دينار كويتي			
السودان	214,003,980	60,156,519	157,290,952	44,214,487	371,294,932	104,371,005	206,348,772	58,004,640	114,835,185	32,280,171	321,183,957	90,284,810	64.10%
سورية	50,000,000	14,055,000	69,913,823	19,652,776	119,913,823	33,707,776	27,100,000	7,617,810	14,868,624	4,179,570	41,968,624	11,797,380	8.38%
ليبيا	82,000,000	23,050,200	25,466,000	7,158,493	107,466,000	30,208,693	18,839,600	5,295,812	1,507,775	423,836	20,347,375	5,719,647	4.06%
الإمارات	-	-	79,965,454	22,478,289	79,965,454	22,478,289	-	-	6,860,868	1,928,590	6,860,868	1,928,590	1.37%
السعودية	-	-	51,265,369	14,410,695	51,265,369	14,410,695	-	-	3,740,247	1,051,383	3,740,247	1,051,383	0.75%
الكويت	-	-	45,215,070	12,709,956	45,215,070	12,709,956	-	-	2,329,238	654,749	2,329,238	654,749	0.46%
المغرب	35,000,000	9,838,500	17,652,190	4,962,031	52,652,190	14,800,531	9,400,000.00	2,642,340	2,243,315	630,596	11,643,315	3,272,936	2.32%
اليمن	30,000,000	8,433,000	6,854,102	1,926,688	36,854,102	10,359,688	27,407,801	7,704,333	341,897	96,107	27,749,698	7,800,440	5.54%
الأردن	-	-	40,534,559	11,394,265	40,534,559	11,394,265	-	-	1,906,747	535,987	1,906,747	535,987	0.38%
تونس	8,269,968	2,324,688	14,574,789	4,096,973	22,844,757	6,421,661	2,534,884	712,556	6,373,411	1,791,566	8,908,295	2,504,122	1.78%
مصر	-	-	28,305,541	7,956,688	28,305,541	7,956,688	-	-	3,217,191	904,352	3,217,191	904,352	0.64%
قطر	-	-	24,262,613	6,820,221	24,262,613	6,820,221	-	-	1,861,646	523,309	1,861,646	523,309	0.37%
البحرين	-	-	21,700,225	6,099,933	21,700,225	6,099,933	-	-	1,944,099	546,486	1,944,099	546,486	0.39%
لبنان	10,000,000	2,811,000	6,790,968	1,908,941	16,790,968	4,719,941	2,252,455	633,165	515,976	145,041	2,768,431	778,206	0.55%
عمان	-	-	11,752,536	3,303,638	11,752,536	3,303,638	-	-	861,715	242,228	861,715	242,228	0.17%
الجزائر	-	-	2,784,089	782,607	2,784,089	782,607	-	-	436,000	122,560	436,000	122,560	0.09%
اوروبا	-	-	89,750,082	25,228,748	89,750,082	25,228,748	-	-	22,604,168	6,354,032	22,604,168	6,354,032	4.51%
آسيا	-	-	33,227,856	9,340,350	33,227,856	9,340,350	-	-	7,128,911	2,003,937	7,128,911	2,003,937	1.42%
أفريقيا	-	-	21,586,555	6,067,981	21,586,555	6,067,981	-	-	11,792,584	3,314,895	11,792,584	3,314,895	2.35%
أمريكا الشمالية	-	-	7,281,380	2,046,796	7,281,380	2,046,796	-	-	949,602	266,933	949,602	266,933	0.19%
مجموعة دول	-	-	11,927,894	3,352,931	11,927,894	3,352,931	-	-	854,000	240,059	854,000	240,059	0.17%
الإجمالي	429,273,948	120,668,907	768,102,047	215,913,485	1,197,375,995	336,582,392	293,883,512	82,610,655	207,173,199	58,236,386	501,056,711	140,847,041	100%

العقود السارية: هي العقود سارية المفعول سواء نفذت او لم تنفذ .

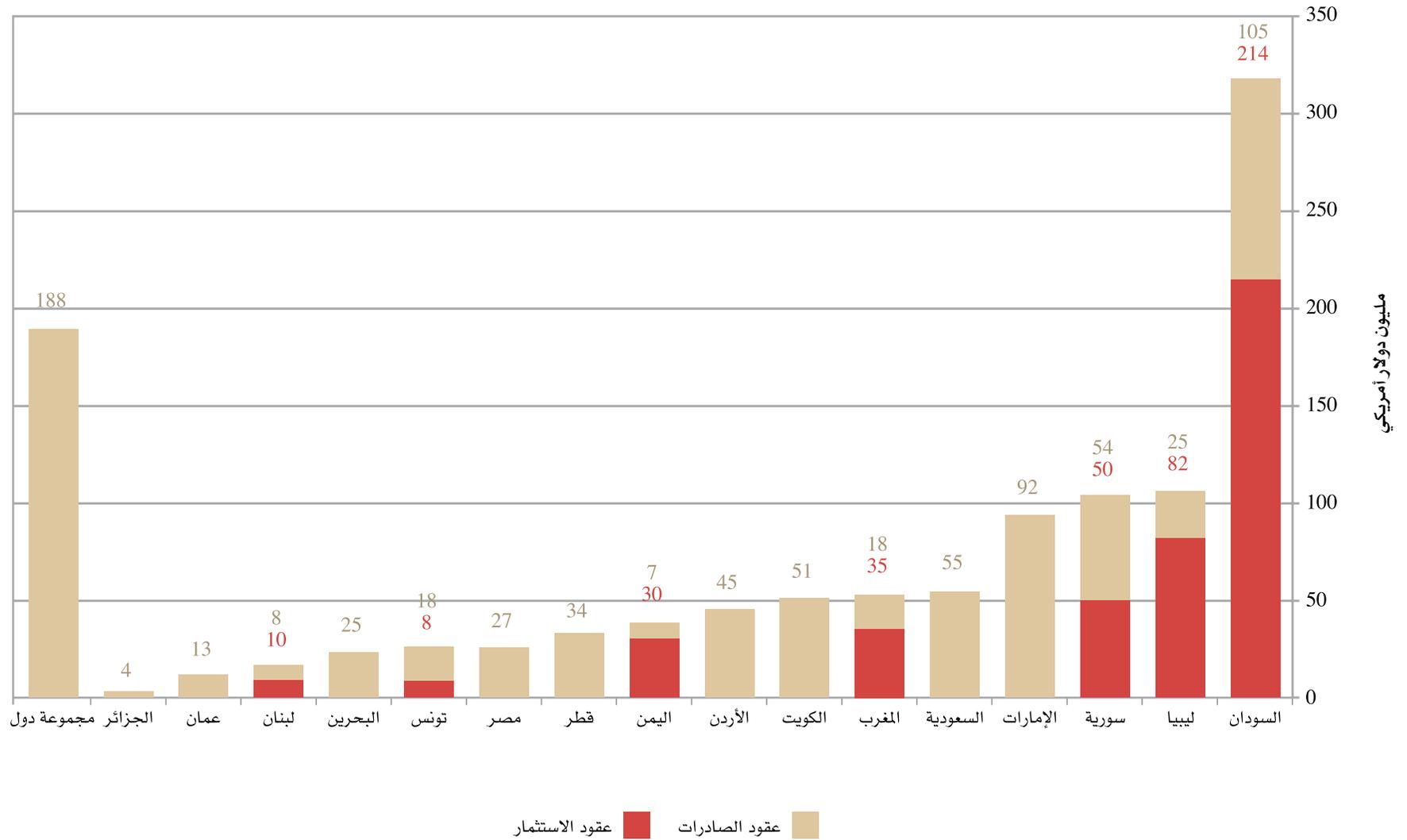
الالتزامات القائمة: بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار هي قيمة ما نفذ من استثمار، وبالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات هي قيمة الشحنات المنفذة ولم تسدد بعد . لا تعني هذه الالتزامات مبالغ واجبة الدفع إذ لا يكون ذلك إلا بعد تحقق الخطر في أي منها .

رسم بياني (1)
محفظة عقود الضمان خلال عام 2010 موزعة حسب الأقطار المضمونة

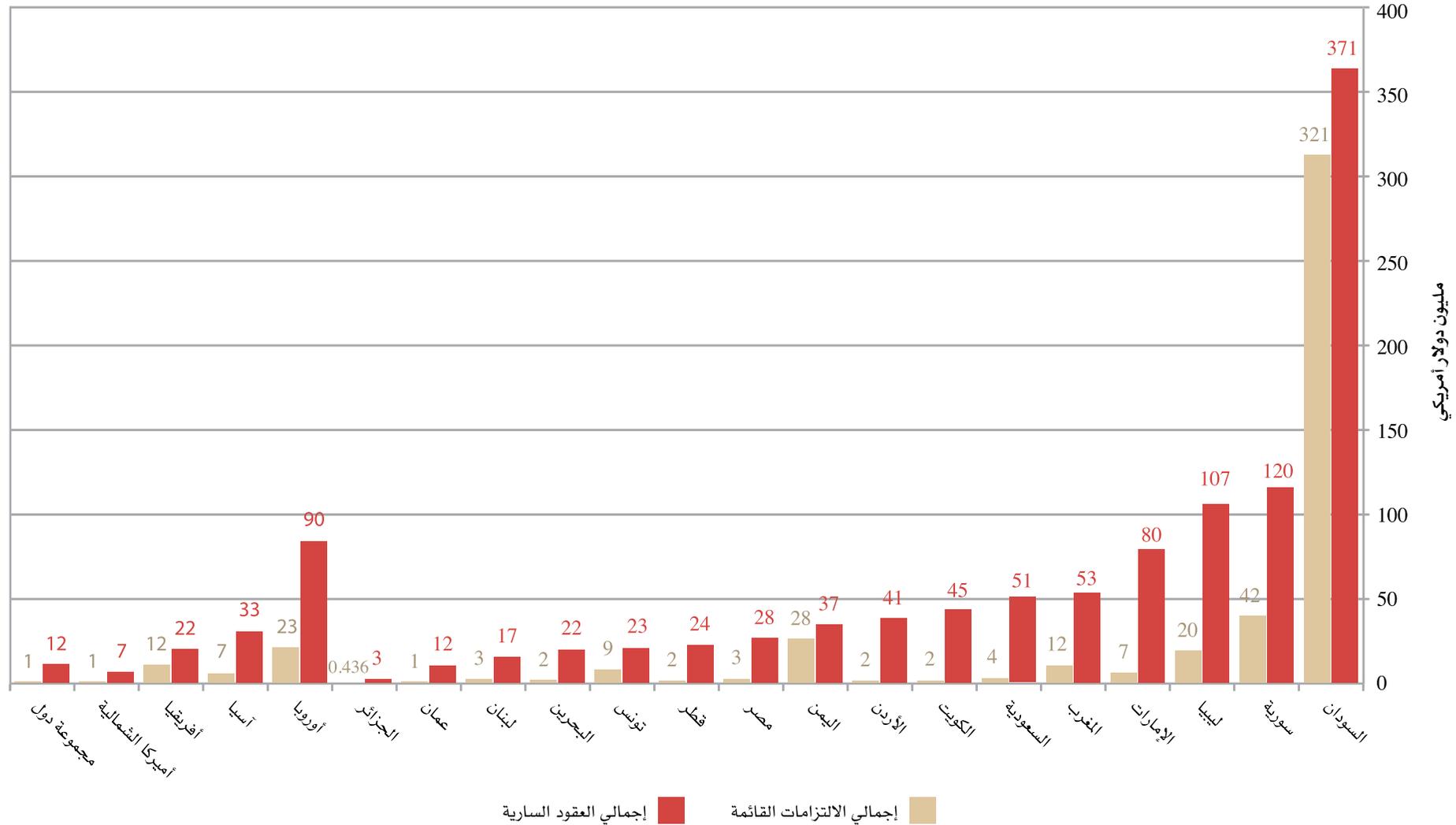


رسم بياني (2)

محفضة عقود الضمان خلال عام 2010 موزعة حسب الأقطار المضيئة / المستوردة



رسم بياني (3)
اجمالي العقود السارية خلال عام 2010 والالتزامات القائمة كما في 2010/12/31 حسب الاقطار المضيفة / المستوردة



الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة

1.3 المطبوعات وأوراق العمل:

واصلت المؤسسة جهودها الرامية لبلوغ أحد الأهداف وراء إنشائها المتمثل في نشر المعرفة والمساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي ومستجدات صناعة الضمان من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة الاستثمار العربية وأوضاعه، وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية قدرات الموارد البشرية العربية على النحو التالي؛

1.1.3 التقرير السنوي «مناخ الاستثمار في الدول العربية»:

صدر عن المؤسسة خلال العام 2010 النسخة الخامسة والعشرون من التقرير السنوي "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009"، متضمناً للسنة الرابعة على التوالي، لمحة إحصائية اقتصادية عن الدول العربية، سلطت الضوء على مؤشرات أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة والبيئية العربية خلال العام 2009. وقد تم توزيع نحو 4800 نسخة ورقية وإلكترونية من التقرير، إلى المؤسسات والجهات العربية الحكومية والخاصة المعنية، والمؤسسات الإقليمية، المستثمرين ورجال الأعمال العرب، وسائل الإعلام، ومراكز البحوث والدراسات العربية. كما تلقت المؤسسة على مدار العام طلبات للتزود بنسخ من التقرير، من جهات مختلفة في الدول العربية وبخاصة الباحثين وطلبة الدراسات العليا من داخل الوطن العربي وخارجه ذوي التخصصات المتصلة بجوهر عمل المؤسسة. كما تم إعداد نسخة باللغة الانجليزية ملخص تقرير "مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2009" وتحميلها على الموقع الشبكي للمؤسسة.

2.1.3 النشرة الفصلية «ضمان الاستثمار»:

• صدرت عن المؤسسة خلال العام أربعة أعداد من النشرة الفصلية "ضمان الاستثمار"، تناولت عدداً من الموضوعات المتعلقة بصناعة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. وإضافة إلى الأبواب الثابتة التي تتناول أنشطة المؤسسة واجتماعات مجلس إدارتها ومجلس مساهميتها، تناولت الافتتاحيات كلمة السيد المدير العام حول "مؤتمر مرام لأول مرة على أساس قطري في جولته الثالثة عشرة"، "التصنيف الائتماني السيادي للدول ودوره في حركة الاستثمار والتجارة"، "نحو بيئة جاذبة للاستثمار في الدول العربية" و "مؤشرات بيئة أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية"، وأدرج ضمن أعداد النشرة ملخص لدراسة صادرة عالمياً، حول "دور هيئات تشجيع الاستثمار"، إضافة إلى دراسات تم إعدادها في المؤسسة تناولت؛ "تطورات الاتفاقيات الثنائية الدولية للاستثمار ومنع الازدواج الضريبي في الدول العربية"، "طرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، و"آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2010"، تضمنت توقعات المؤسسة للتدفقات الواردة إلى الدول العربية لعام 2010. كما اشتملت أعداد النشرة على مقالات اقتصادية منها؛ "مؤشرات التقدم التكنولوجي في الدول العربية"، "التصنيف السيادي للمخاطر القطرية في الدول العربية وعلاقته بالمعاملات الدولية". هذا بالإضافة إلى استعراض لأداء الدول العربية في بعض المؤشرات الدولية شملت؛ "مؤشر القدرة الإحصائية" الصادر عن مجموعة البنك الدولي، "مؤشر التنافسية العالمية 2010/2011"، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، "مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2010"، هذا الى جانب عرض مختصر لجميع مؤشرات "بيئة أداء الأعمال في الدول العربية".

• وزعت نحو 4525 نسخة من النشرة لكل عدد فصلي، عبر البريد العادي على الجهات الحكومية والخاصة المعنية، والمصارف ومؤسسات وشركات الاستثمار ومراكز البحوث والأفراد من المعنيين والمهتمين بالاستثمار وصناعة الضمان في المنطقة، إضافة إلى عملاء المؤسسة. الى جانب نحو 1000 نسخة إلكترونية من النشرة لكل عدد فصلي للمشاركين عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

3.1.3 أوراق العمل:

قدمت المؤسسة (7) ورقات عمل خلال فعاليات اقتصادية محلية وخارجية، تم عقدها على مدار العام، سلطت بمجملها الضوء على المواضيع الآتية:

- «مناخ الاستثمار في سورية ودور المؤسسة في تشجيع ودعم تدفق الاستثمارات المباشرة العربية وغير العربية»، تم تقديمها ضمن فعاليات «المؤتمر الثالث عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، مرام 13» الذي انعقد لأول مرة على أساس قطري في العاصمة السورية، دمشق، خلال الفترة 3-4 مارس (آذار) 2010.
- «طبيعة عمل المؤسسة ومدى استفادة الاقتصاد الليبي من الضمانات التي تقدمها المؤسسة وسبل تعزيزها»، تم تقديمها خلال «المؤتمر الدولي للتجارة والاستثمار» المنعقد في العاصمة الليبية، طرابلس، يومي 30-31 مارس (آذار) 2010.
- «مناخ الاستثمار والأعمال العربية وتطور التشريعات الاقتصادية»، قدمها السيد المدير العام ضمن فعاليات «منتدى تشجيع الاستثمار وزيادة الصادرات العربية»، المنعقد في العاصمة اللبنانية، بيروت، يومي 27-28 أبريل (نيسان) 2010.
- آليات ضمان الاستثمار واثمان الصادرات في المؤسسة»، تم تقديمها خلال الفعاليات الآتية:
 - «الملتقى الأول لضمان ائتمان الصادرات وضمان القروض»، المنعقد في العاصمة الأردنية؛ عمان، خلال الفترة 10-11 مايو (أيار) 2010.
 - «ملتقى الضمان والتمويل للصادرات والاستثمار»، المنعقد في العاصمة اللبنانية؛ بيروت، بتاريخ 12 مايو (أيار) 2010.
 - «ندوة آليات تأمين استثمارات الشركات الكويتية في الدول العربية» المنعقدة بمقر غرفة تجارة وصناعة الكويت، بتاريخ 28 سبتمبر (أيلول) 2010.
 - «ملتقى الضمان والتمويل للصادرات والاستثمار في الجمهورية العربية السورية»، المنعقد بمقر غرفة تجارة وصناعة دمشق، بتاريخ 12 أكتوبر (تشرين أول) 2010.
 - «ملتقى الضمان والتمويل للصادرات والاستثمار في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية»، المنعقد في العاصمة الجزائرية؛ الجزائر، بتاريخ 21 نوفمبر (تشرين ثاني) 2010.
- «مستجدات صناعة الضمان» تم تقديمها خلال «الاجتماع السنوي الأول لاتحاد أمان»، المنعقد في العاصمة التونسية؛ تونس، خلال الفترة 24-23 نوفمبر (تشرين ثاني) 2010.
- «طبيعة عمل المؤسسة ومدى استفادة السودان من الضمانات التي تقدمها المؤسسة وسبل تعزيزها»، تم تقديمها ضمن فعاليات «مؤتمر المانحين والمستثمرين لشرق السودان»، المنعقد بالعاصمة الكويتية؛ الكويت، خلال الفترة 2-1 ديسمبر (كانون الأول) 2010.
- «القدرة التنافسية والتخصص في السياحة في الدول العربية جنوب المتوسط، منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية»، ورقة بحثية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، تمت الموافقة على نشرها ضمن موضوعات مجلة المعهد المحكمة، «التممية والسياسات الاقتصادية».

2.3 الفعاليات التي نظمتها المؤسسة أو شاركت في تنظيمها:

نظمت المؤسسة وشاركت في تنظيم (10) فعاليات اقتصادية، خلال العام، تضمنت:

- «المؤتمر الثالث عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب- مرام 13»، المنعقد في العاصمة السورية؛ دمشق، خلال الفترة 3-4 مارس (آذار) 2010، تحت عنوان، «مناخ الاستثمار في سورية ودور المؤسسة في تشجيع ودعم تدفق الاستثمارات المباشرة العربية وغير العربية»، بتنظيم مشترك مع جامعة الدول العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية واتحاد غرف التجارة السورية.
- دورة تدريبية بعنوان، «دور تأمين ائتمان الصادرات في تنمية الصادرات الصناعية الكويتية»، تم تنظيمها في العاصمة الكويتية؛ الكويت، خلال شهر مارس (آذار) 2010، بهدف مساعدة الشركات الصناعية الكويتية على تنمية صادراتها، بتنظيم مشترك مع مركز تنمية الصادرات الصناعية في دولة الكويت.
- «مؤتمر المخاطر القطرية والاجتماع الإقليمي للتحالف الائتماني»، المنعقد في العاصمة الكويتية؛ الكويت، خلال الفترة 20-21 أبريل (نيسان) 2010، بتنظيم مشترك مع شركة «كوفاس»، برعاية معالي وزير المالية الكويتي، وبمشاركة مجموعة من الخبراء الدوليين لمناقشة التطورات الإقليمية وأدوات تقييم المخاطر القطرية.
- الاجتماع الأول للمجلس التنفيذي لاتحاد «هيئات الضمان العربية والإسلامية-اتحاد أمان»، المنعقد بمقر المؤسسة، في 22 أبريل (نيسان) 2010، بحضور ممثلين عن هيئات الضمان الوطنية في كل من إيران وماليزيا وتونس والإمارات إضافة إلى ممثلي المؤسسة ووفد المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.
- «الملتقى الثالث لآليات ضمان وتمويل الصادرات والاستثمار»، المنعقد في العاصمة المصرية؛ القاهرة، بتاريخ 5 مايو (أيار) 2010، برعاية معالي وزيرة التعاون الدولي لجمهورية مصر العربية بتنظيم مشترك مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والبنك الإسلامي للتنمية والبنك التجاري الدولي وجمعية رجال الأعمال المصريين.
- «ملتقى الضمان والتمويل للصادرات والاستثمار»، المنعقد بالعاصمة اللبنانية؛ بيروت، بتاريخ 12 مايو (أيار) 2010، بتنظيم مشترك مع جمعية مصارف لبنان الذي حضره عدد من البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية والمصدرين ورجال الأعمال في لبنان.
- «ندوة آليات تأمين استثمارات الشركات الكويتية في الدول العربية»، المنعقدة بمقر غرفة تجارة وصناعة الكويت، بتاريخ 28 سبتمبر (أيلول) 2010، بتنظيم مشترك مع اتحاد الشركات الاستثمارية الكويتية.
- «ملتقى الضمان والتمويل للصادرات والاستثمار في الجمهورية العربية السورية»، المنعقد بمقر غرفة تجارة وصناعة دمشق، بتاريخ 12 أكتوبر (تشرين أول) 2010.
- «ملتقى الضمان والتمويل للصادرات والاستثمار في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية»، المنعقد في العاصمة الجزائرية؛ الجزائر، بتاريخ 21 نوفمبر (تشرين ثاني) 2010، بالتعاون مع الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات في الجزائر والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.
- «الاجتماع السنوي الأول لاتحاد أمان»، المنعقد في العاصمة التونسية؛ تونس، خلال الفترة 23-24 نوفمبر (تشرين ثاني) 2010، وتنظيم مشترك مع الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية «كوتيناس» والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

3.3 التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية والدولية:

نشطت المؤسسة خلال العام في تسويق خدماتها التأمينية وتعزيز التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية والدولية من خلال:

- المشاركة في اجتماع مع ممثلي الحكومة الموريتانية وصندوق أوبك للتنمية الدولية OFID، في العاصمة النمساوية؛ فيينا، بتاريخ 18 يناير (كانون الثاني) 2010، بغرض مناقشة أوجه التعاون المشترك بين المؤسسة والحكومة الموريتانية من خلال الصندوق، وكذلك تطوير علاقات العمل المباشرة مع الصندوق.

- المشاركة في اجتماع مع رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الأردنية لضمان القروض ومديرها العام بمقر البنك المركزي الأردني، بالعاصمة الأردنية؛ عمان، خلال الفترة 27-29 يناير (كانون الثاني) 2010، بغرض مناقشة جميع الجوانب ذات الاهتمام المشترك.

- المشاركة في اجتماع مع إدارة مصرف FIMBank بمالطا، خلال الفترة 1-3 فبراير (شباط) 2010، بغرض مناقشة مدى إمكانية استفادة البنك من خدمات المؤسسة في مجال تأمين تعزيز الاعتمادات، وإطلاع وفد المؤسسة على آلية تنفيذ نشاط التخصيم بالمصرف فيما يتعلق بالعمليات وبرنامج التقنية المعلوماتية المستخدم في هذا الشأن.

- المشاركة في اجتماعات مناقشة سبل تطوير الأنظمة المعلوماتية المعمول بها لدى المؤسسة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، بتاريخ 9 فبراير (شباط) 2010، وذلك في إطار التعاون المشترك فيما بين المؤسستين.

- تنفيذ مهمة تسويقية بدولة الإمارات العربية المتحدة، خلال شهر مارس (آذار) 2010، بالتعاون مع شركة الإمارات لتأمين ائتمان الصادرات بغرض التعريف بخدمات المؤسسة في مجال تأمين ائتمان الصادرات الإماراتية، شملت العملاء الحاليين والمحتملين في مدينتي دبي والشارقة.

- المشاركة في تنظيم الاجتماع الأول لـ "اتحاد أمان"، الذي يضم في عضويته 17 هيئة ضمان ائتمان صادرات عربية وإسلامية، في العاصمة التونسية؛ تونس، خلال الفترة 23-24 نوفمبر (تشرين الثاني) 2010، بتنظيم مشترك مع الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية "كوتيناس"، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

كما أبرمت المؤسسة خلال العام عقدين ومذكرة تفاهم، بياناتها كالاتي:

- عقد إنشاء وإدارة حساب خاص لصالح حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ 19 يناير (كانون الثاني) 2010، بغرض توفير الضمان للعمليات الصالحة للضمان من ضمان الاستثمارات الواردة إليها وائتمان الصادرات الموريتانية إلى كافة دول العالم بما في ذلك تمويل مشروعات البنية الأساسية وإصدار الصكوك الإسلامية والسندات وفق أحكام اتفاقية إنشاء المؤسسة، علماً بأن قيمة الحساب الخاص بلغت 20 مليون دولار بالإضافة إلى صافي عوائد استثمار قيمة الحساب.

- عقد تأمين تعزيز خطابات اعتماد مع مصرف (FIM Bank plc) مالطا، بتاريخ 14 أبريل (نيسان) 2010، في إطار سعي المؤسسة لتعميق صناعة الضمان وتعزيز تعاونها مع البنوك العربية والعربية الأجنبية المشتركة والإفادة من خبرتها في ائتمان الصادرات.

- مذكرة تفاهم للتعاون المشترك مع اتحاد الشركات الاستثمارية في دولة الكويت وذلك في مجال تأمين الاستثمارات الكويتية في الدول العربية والاستثمارات الأجنبية في دولة الكويت ضد المخاطر غير التجارية المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية.

كما واصلت المؤسسة خلال العام 2010 جهودها في الترويج للاستثمار من خلال:

- التوسع في رصد وتجميع الفرص الاستثمارية المعروضة على المستثمرين المحليين والأجانب من قبل الجهات المختلفة داخل الدول العربية سواء الحكومية أو الخاصة وعرضها على الموقع الشبكي للمؤسسة واستكمال بيانات المزيد من الدول الأعضاء وبما يعزز من فرص الترويج للإستثمار في المنطقة.
- التعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الانكتاد UNCTAD في إطلاق تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010 في دولة الكويت.

4.3 حضور المؤسسة محلياً وإقليمياً ودولياً:

كما شاركت المؤسسة خلال العام في عدة فعاليات خارجية، شملت:

- «الاجتماعات السنوية لتحالف الائتماني»، المنعقدة بالعاصمة الفرنسية؛ باريس، خلال الفترة 18-19 يناير (كانون الثاني) 2010، والتي تناولت تطورات صناعة تأمين الصادرات في إطار الأزمة المالية العالمية والدروس المستخلصة لمواجهة أية أزمات مشابهة مستقبلاً.
- «ورشة عمل للمصارف والمستثمرين التونسيين بالتعاون مع الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية- كوتيناس»، المنعقدة في العاصمة التونسية؛ تونس، خلال الفترة 20-21 يناير (كانون الثاني) 2010.
- «اجتماع مجلس إدارة الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية- كوتيناس»، المنعقد في العاصمة التونسية؛ تونس، خلال يناير (كانون الثاني) 2010، وهي أول مشاركة للمؤسسة في اجتماعات مجلس إدارة الشركة تنفيذاً لمهام العضوية المترتبة على مساهمتها بنسبة 25% في رأسمال الشركة التونسية، بعضوين من أصل 9 أعضاء في مجلس إدارة الشركة.
- «المؤتمر العربي للاستثمار والتنمية في جنوب السودان»، المنعقد بمدينة جوبا السودانية، خلال الفترة 22-23 فبراير (شباط) 2010، بتنظيم جامعة الدول العربية بهدف توفير الأطر المثلى لتنمية الاستثمارات في هذه المنطقة.
- «مؤتمر تمويل التجارة والصادرات في الشرق الأوسط»، المنعقد بمدينة دبي الإماراتية، خلال فبراير (شباط) 2010، بغرض الوقوف على تطورات أنشطة التمويل وضمان الصادرات حول العالم.
- «المؤتمر الدولي للتجارة والاستثمار»، المنعقد بالعاصمة الليبية؛ طرابلس، خلال الفترة 30-31 مارس (آذار) 2010.
- «ندوة مدى استفادة البنوك من الخدمات المقدمة من منظمات ائتمان الصادرات»، المنعقدة في العاصمة البحرينية؛ المنامة، بتاريخ 13 أبريل (نيسان) 2010، بتنظيم مشترك بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ومصرف البحرين المركزي.

- «اجتماع التنسيق الرابع لتعزيز التعاون بين برامج تمويل وضمان التجارة الوطنية والعربية والإسلامية»، المنعقد بمدينة جدة السعودية، بتاريخ أول مايو (أيار) 2010، بغرض بحث سبل تفعيل العلاقات بين مؤسسات وبرامج تمويل وضمان التجارة في الدول العربية والإسلامية.
- «الملتقى الأول لضمان ائتمان الصادرات وضمان القروض»، المنعقد في العاصمة الأردنية: عمان، يومي 10-11 مايو (أيار) 2010.
- «لقاء المصدرين والمستوردين العرب في مجال الصناعات الغذائية»، المنعقد في العاصمة اللبنانية: بيروت، خلال الفترة 19-20 مايو (أيار) 2010، بتنظيم مشترك بين برنامج تمويل التجارة العربية في أبوظبي ووزارة الاقتصاد والتجارة بالجمهورية اللبنانية.
- «مؤتمر فلسطين للاستثمار»، المنعقد بمدينة بيت لحم الفلسطينية، خلال الفترة 2-3 يونيو (حزيران) 2010، بتنظيم الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار في فلسطين بهدف تمكين قطاعات الأعمال الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة.
- «مؤتمر بلانت لليبانون 2010»، المنعقد في العاصمة اللبنانية: بيروت، خلال الفترة 29-30 يونيو (حزيران) 2010، بغرض تعريف المغتربين اللبنانيين بخدمات المؤسسة المتنوعة في مجالات الضمان وإمكانيات الاستفادة منها.
- «ملتقى تمويل المشاريع الصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي»، المنعقد بمقر الغرفة الشرقية بالدمام، بتاريخ 12 أكتوبر (تشرين أول) 2010، بتنظيم اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي.
- «مؤتمر المانحين والمستثمرين لإقليم شرق السودان»، المنعقد في العاصمة الكويتية: الكويت، خلال الفترة 1-2 ديسمبر (كانون الأول) 2010، برعاية الحكومة الكويتية وبمشاركة 39 دولة، إضافة إلى 28 منظمة دولية و73 منظمة غير حكومية.

5.3 تطوير الموارد البشرية:

- واصلت المؤسسة برنامجها الموجه لتنمية وتطوير المهارات الفنية ورفع مستوى الأداء لمواردها البشرية. فبالإضافة إلى تدريب ذاتي لأحد موظفي مكتب المؤسسة الإقليمي بالرياض، بمقر المؤسسة، خلال الفترة 21-25 مارس (آذار) 2010، أوفدت المؤسسة موظفيها لحضور الدورات التدريبية الآتية:
- دورة تدريبية بعنوان، "المبادلات المالية العالمية"، المنعقدة بمدينة دبي الإماراتية، أوائل يونيو (حزيران) 2010.
- دورة تدريبية بعنوان، "مهارات تحليل القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية"، نظمها معهد الدراسات المصرفية بدولة الكويت، خلال الفترة 8-27 نوفمبر (تشرين ثاني) 2010.
- دورة تدريبية بعنوان، "تطوير أداء أخصائي الموارد البشرية"، نظمها معهد الأعمال الدولي للتدريب بدولة الكويت، خلال الفترة من 21 نوفمبر (تشرين ثاني) إلى 24 ديسمبر (كانون الأول) 2010.
- دورة تدريبية بعنوان، "إدارة مخاطر الشركات Enterprise Risk Management"، نظمها معهد (Human Resources Professionals – HRP) بدولة الكويت، خلال الفترة 13-16 ديسمبر (كانون الأول) 2010.

- دورة تدريبية في التقنيات الحديثة لتطوير البرامج بمقر المؤسسة، خلال الربع الأخير من العام 2010، من خلال استخدام خبير في هذا المجال.

6.3 تقنية المعلومات:

في إطار خطة المؤسسة الرامية إلى تحديث وتطوير تقنية المعلومات، شهد عام 2010، انجاز المهام التالية:

1.6.3 الأنظمة والتطوير:

تم بناء عدد من الأنظمة الجديدة التي شملت مختلف إدارات وأقسام المؤسسة وذلك لتلبية احتياجاتها ولإدخال الأنشطة المستحدثة التي تساعد على رفع مستوى الأداء وتسهيل التعامل مع البيانات، وخاصة في إدارة العمليات، حيث تم إضافة خدمات التجارة الداخلية وخدمات جديدة للتسويق. كما واصلت المؤسسة العمل على تحديث أداء البرامج المطورة داخليا وخصوصا أنظمة العمليات والاستثمار والموارد البشرية، إضافة إلى تحديث محرك قواعد البيانات، وإعداد دراسة لمجموعة من العروض الخاصة بقواعد البيانات المشتركة لهيئات الضمان العربية الإسلامية (اتحاد أمان).

2.6.3 البنية التحتية للشبكات:

تم تحسين أداء برامج نظام تشغيل الشبكة وتوفير البرمجيات والأجهزة اللازمة التي تساعد على سرعة الوصول والدخول على الشبكة والمشاركة في نقل الملفات، بالإضافة إلى الاستفادة من خدمات الدعم الفني.

3.6.3 الموقع الشبكي:

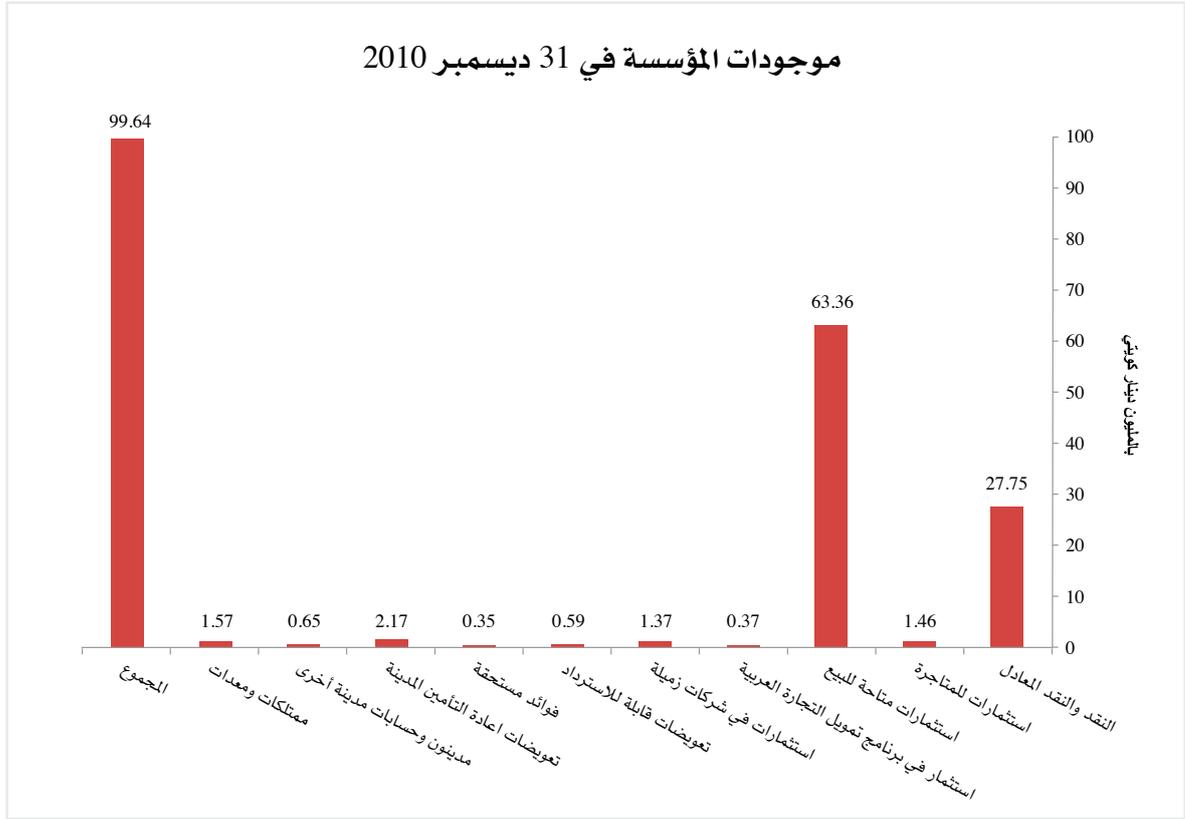
تم متابعة تطوير الموقع الشبكي للمؤسسة، بعد إطلاقه في حلته الجديدة عام 2008، وخصوصا على صعيد المحتوى ليشمل: مطبوعات وتقارير ونشرات ودوريات، سلاسل زمنية لإحصاءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لمحات إحصائية عن الدول الأعضاء، الفرص الاستثمارية المتاحة في معظم الدول العربية والتشريعات ذات الصلة بالاستثمار. كما تم إطلاق الموقع باللغة الفرنسية خلال العام. بالإضافة إلى توصيف للخدمات الجديدة المتعلقة بضمان تأمين ائتمان التجارة المحلية. وإنشاء موقع شبكي جديد لهيئات الضمان العربية الإسلامية "اتحاد أمان"، بهدف التعريف بالاتحاد وخدماته وأعضائه. ويحتوي الموقع على خدمة التعريفات (Glossary) للمفردات المتعلقة بأنشطة التأمين ليكون مرجعا في هذا المجال.

7.3 النشاط الإعلامي:

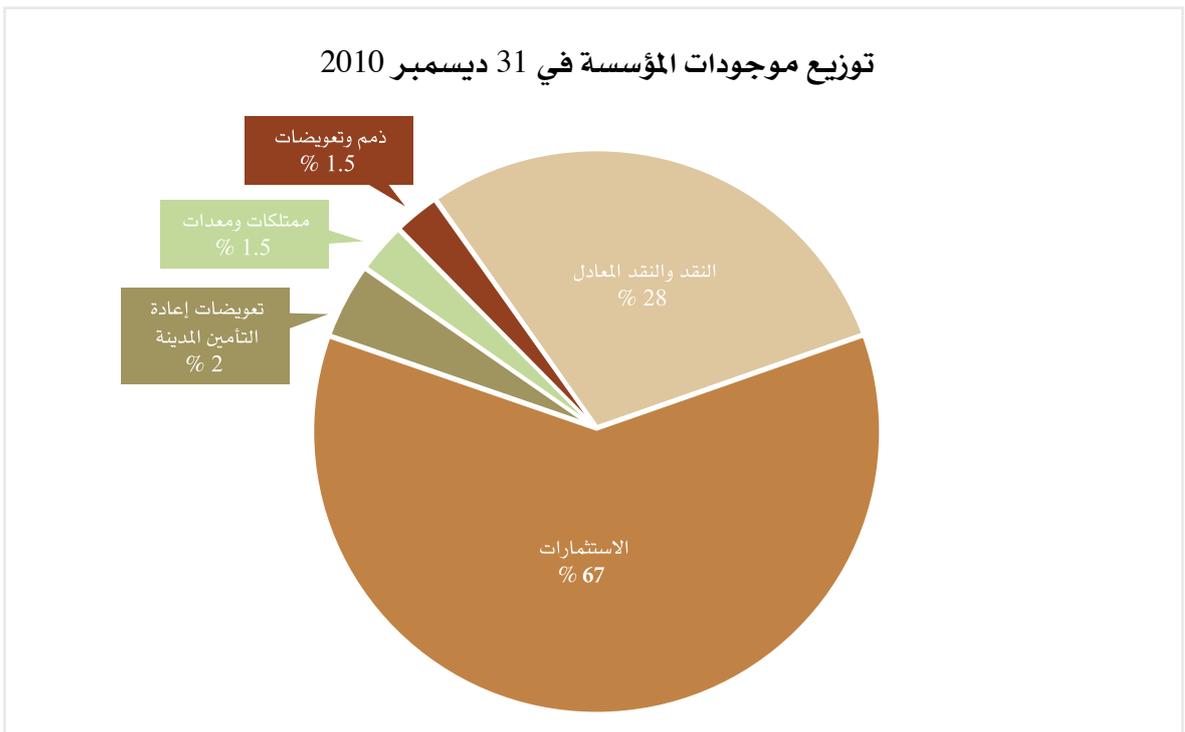
كثفت المؤسسة تواجدها على الساحة الإعلامية من خلال زيادة البيانات الصحفية الصادرة عنها وتعزيز تواصلها مع مختلف وسائل الإعلام مما أسفر عن رصد أكثر من (400) خبر وموضوع في الصحف والمجلات والمواقع الإخبارية العربية والأجنبية المهمة واحتلت موادها الإعلامية مساحات كبيرة في أكثر وسائل الإعلام العربية شهرة وأوسعها انتشارا وبزيادة واضحة عن الفترة المناظرة من العام 2009 وبما أسفر عن حدوث قفزة في عدد زائري الموقع الشبكي للمؤسسة.

الفصل الرابع: التقرير المالي

تظهر الميزانية العمومية، كما في 31 ديسمبر 2010، أن إجمالي موجودات المؤسسة بلغ 99,648,358 ديناراً كويتياً (354,494,337 دولاراً أمريكياً)، كما يظهره الشكل التالي:



توزعت الموجودات بصورة أساسية بين الاستثمارات 67%، النقدية 28% وموجودات أخرى 5%، كما يظهر بالشكل أدناه:



كما بلغت حقوق المساهمين في 31 ديسمبر 2010 ما قيمته 89,308,301 دينار كويتي (317,710,071 دولاراً أمريكياً)، شملت؛ رأس المال المدفوع وقدره 55,621,667 ديناراً كويتياً (197,871,459 دولاراً أمريكياً) والاحتياطي العام وقدره 34,643,883 ديناراً كويتياً (123,243,981 دولاراً أمريكياً) والانخفاض في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة وقدره 957,249 ديناراً كويتياً (3,405,369 دولاراً أمريكياً).

وفيما يتعلق بالدخل والإنفاق، كما في 31 ديسمبر 2010، فقد بلغ الدخل من نتائج الضمان والفوائد على السندات والودائع وحسابات تحت الطلب والائرادات الأخرى 3,164,826 ديناراً كويتياً (11,258,719 دولاراً أمريكياً).

كما أظهرت نتائج الاستثمار أرباحاً محققة قدرها 3,176,914 ديناراً كويتياً (11,301,722 دولاراً أمريكياً) من توزيعات أرباح وبيع عدد من الاستثمارات في سندات وصناديق مالية ومحافظ استثمارية، وبلغت خسائر فروق العملة 374,033 ديناراً كويتياً وبذلك يكون مجموع الأرباح التشغيلية 5,967,707 ديناراً كويتياً (21,229,836 دولاراً أمريكياً).

وفيما يتعلق بصافي نتائج أعمال السنة 2010، فيظهر ربح قدره 3,043,702 ديناراً كويتياً (10,827,826 دولاراً أمريكياً).

وترجع الأرباح الفعلية المحققة في استثمارات المؤسسة للمتابعة المستمرة لإدارة المؤسسة لأوضاع الأسواق المالية العالمية والعربية واتخاذ القرارات المناسبة بما يحقق أفضل العوائد للمؤسسة.

أما فيما يتعلق بالإنفاق، فلقد بلغت المصروفات الإجمالية 2,528,085 ديناراً كويتياً، كما في 31 ديسمبر 2010 (8,993,543 دولاراً أمريكياً)، وهي أقل من معدل الصرف الإجمالي والمحدد بالموازنة التقديرية لعام 2010 بمبلغ 96,915 ديناراً كويتياً (344,771 دولاراً أمريكياً) بنسبة 3.7%، نتيجة لقيام الإدارة العامة بترشيد الإنفاق والعمل على تخفيض المصاريف الفعلية خلال الربع الأخير من عام 2010.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

تقرير مراقب الحسابات المستقل والبيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

محاسبون قانونيون
سندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
بزج بيتك
الطابق ١٨ - ٢١
ساحة الصفاة
شارع أحمد الجابر

هاتف: ٢٢٤٥٢٨٨٠ / ٢٢٩٥٥٠٠٠
فاكس: ٢٢٤٥٦٤١٩
kuwait@kw.cy.com
www.cy.com/me

العيان والعصيمي وشركاهم إرنست ويونغ

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة/ رئيس وأعضاء مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ("المؤسسة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2010 وبيانات الدخل والحل والشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية إدارة المؤسسة عن البيانات المالية

إن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أخطاء مادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد المؤسسة للبيانات المالية والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للمؤسسة. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2010 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

العيان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
السادة/ رئيس وأعضاء مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى
في رأينا أيضاً أن المؤسسة تحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها
ضرورية لأغراض التدقيق، حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 مخالفات على
وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المؤسسة أو مركزها المالي.



وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ - الكويت
من العيان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

24 فبراير 2011

الكويت

بيان الدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

2009	2010	إيضاحات
دينار كويتي	دينار كويتي	
		الإيرادات:
990,106	1,672,719	إجمالي أقساط الضمان
(33,044)	(14,386)	أقساط ضمان محولة
957,062	1,658,333	صافي أقساط الضمان
-	161,760	مخصص الأخطار السارية في بداية السنة
-	217,027	احتياطي تعويضات تحت التسوية في بداية السنة
(161,760)	(555,530)	11 مخصص الأخطار السارية في نهاية السنة
(217,027)	(242,086)	11 احتياطي تعويضات تحت التسوية في نهاية السنة
578,275	1,239,504	صافي أقساط الضمان المكتسبة
(45,900)	444,432	مصروفات وعمولات أخرى
532,375	1,683,936	نتائج الضمان
1,506,442	1,465,511	إيرادات فوائد
4,454,145	3,176,914	3 صافي إيرادات استثمارات
1,301,637	(374,033)	(خسارة) ربح تحويل عملات أجنبية
27,847	15,379	إيرادات أخرى متنوعة
7,822,446	5,967,707	مجموع الإيرادات
		المصروفات
1,593,874	1,611,699	الباب الأول - رواتب وأجور ومكافآت
764,341	783,117	الباب الثاني - مصروفات عمومية وإدارية
81,822	82,388	الباب الثالث - مصروفات استهلاك
40,764	50,881	الباب الرابع - مخصصات وأخرى
2,480,801	2,528,085	مجموع المصروفات
5,341,645	3,439,622	ربح السنة قبل خسارة انخفاض القيمة من استثمارات متاحة للبيع
(113,459)	(395,920)	6 خسارة انخفاض القيمة من استثمارات متاحة للبيع
5,228,186	3,043,702	ربح السنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2010	إيضاحات	
دينار كويتي 5,228,186	دينار كويتي 3,043,702		ربح السنة (خسائر) إيرادات شاملة أخرى
3,758,871	863,912		صافي أرباح غير محققة من استثمارات متاحة للبيع
(800,474)	(2,051,065)	3	صافي أرباح محققة محولة إلى بيان الدخل من بيع استثمارات متاحة للبيع
113,459	395,920	6	خسارة انخفاض القيمة من استثمارات متاحة للبيع محولة إلى بيان الدخل
3,071,856	(791,233)		(خسائر) إيرادات شاملة أخرى للسنة
8,300,042	2,252,469		إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

بيان المركز المالي في 31 ديسمبر 2010

2009	2010	إيضاحات	
دينار كويتي	دينار كويتي		
			الموجودات
47,746,679	10,754,420	4	النقد والنقد المعادل
-	17,000,000	4	ودائع لأجل
-	1,462,225	5	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
42,870,715	63,726,172	6	استثمارات متاحة للبيع
1,331,977	1,375,017	7	استثمارات في شركة زميلة
583,261	593,549	8	تعويضات قابلة للاسترداد
2,655,126	2,172,054	9	المستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين
651,210	995,276		مدينون وموجودات أخرى
1,642,613	1,569,645	10	ممتلكات ومعدات
<u>97,481,581</u>	<u>99,648,358</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
599,526	845,508		دائنون ومطلوبات أخرى
378,787	797,616	11	احتياطيات تأمين فنية
2,060,086	2,024,675	12	التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي
5,651,100	4,505,995	9	المستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين
1,845,474	2,166,263		مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة
<u>10,534,973</u>	<u>10,340,057</u>		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
55,512,443	55,621,667	13	رأس المال المدفوع
31,600,181	34,643,883	14	احتياطي عام
(166,016)	(957,249)		التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
<u>86,946,608</u>	<u>89,308,301</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>97,481,581</u>	<u>99,648,358</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

المجموع	أرباح محتفظ بها	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	احتياطي عام	رأس المال المدفوع	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
86,946,608	-	(166,016)	31,600,181	55,512,443	الرصيد كما في 1 يناير 2010
3,043,702	3,043,702	-	-	-	ربح السنة
(791,233)	-	(791,233)	-	-	خسائر شاملة أخرى
2,252,469	3,043,702	(791,233)	-	-	إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة
-	(3,043,702)	-	3,043,702	-	المحول إلى الاحتياطي العام
109,224	-	-	-	109,224	زيادة رأس المال (إيضاح 13)
89,308,301	-	(957,249)	34,643,883	55,621,667	الرصيد في 31 ديسمبر 2010
86,394,476	-	(3,237,872)	34,119,905	55,512,443	الرصيد كما في 1 يناير 2009
5,228,186	5,228,186	-	-	-	ربح السنة
3,071,856	-	3,071,856	-	-	إيرادات شاملة أخرى
8,300,042	5,228,186	3,071,856	-	-	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
-	(5,228,186)	-	5,228,186	-	المحول إلى الاحتياطي العام
(7,747,910)	-	-	(7,747,910)	-	فوائد معفاة
86,946,608	-	(166,016)	31,600,181	55,512,443	الرصيد في 31 ديسمبر 2009

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

2009 دينار كويتي	2010 دينار كويتي	إيضاحات	أنشطة العمليات
5,228,186	3,043,702		ربح السنة
			تعديلات لـ:
81,822	82,388		استهلاك
(4,454,145)	(3,176,914)	3	صافي إيرادات استثمارات
113,459	395,920	6	خسارة انخفاض القيمة من استثمارات متاحة للبيع
(1,506,442)	(1,465,511)		إيرادات فوائد
179,617	179,617	12	مصروفات عقد إيجار تمويلي
(357,503)	(940,798)		
			التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
14,675,811	(1,153,763)		استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
1,485,555	(10,288)		تعويضات قابلة للاسترداد
13,441,597	-		المستحق من دولة عضو
-	483,072		المستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين
360,266	217,540		مدينون وموجودات أخرى
35,890	245,982		دائنون ومطلوبات أخرى
378,787	418,829		احتياطيات تأمين فنية
-	320,789		المستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين
323,587	(1,145,105)		مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة
30,343,990	(1,563,742)		النقد (المستخدم في) الناتج من العمليات
316,832	563,017		توزيعات أرباح مستلمة
1,506,442	1,115,235		فوائد مستلمة
32,167,264	114,510		صافي النقد الناتج من أنشطة العمليات
			أنشطة الاستثمار
(18,018,620)	(49,940,514)		شراء استثمارات متاحة للبيع
14,872,082	29,948,969		المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع

2009 دينار كويتي	2010 دينار كويتي	
(1,331,977)	-	حيازة استثمار في شركة زميلة
(10,915)	(9,420)	شراء ممتلكات ومعدات
17,700,000	(17,000,000)	ودائع لأجل
13,210,570	(37,000,965)	صافي النقد (المستخدم في) الناتج من أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
(212,711)	(215,028)	المدفوع من التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي
-	109,224	زيادة رأس المال
(212,711)	(105,804)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
45,165,123	(36,992,259)	(النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل
2,581,556	47,746,679	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
47,746,679	10,754,420	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية في 31 ديسمبر 2010

1 - نشاط المؤسسة وطبيعة عملها

إن المؤسسة هي مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة تأسست وفقاً للاتفاقية بين الأقطار العربية الأعضاء. إن الأغراض الأساسية للمؤسسة هي توفير الضمان للاستثمارات بين الأقطار العربية ضد المخاطر غير التجارية والائتمانات المرتبطة بالتجارة بين الأقطار المساهمة من الأخطار التجارية وغير التجارية المنصوص عليها في اتفاقية إنشائها. تعمل المؤسسة أيضاً على تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الأقطار المساهمة.

يقع مقر المؤسسة في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل هو ص. ب. 23568، الصفاة 13096، دولة الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة المؤسسة في 24 فبراير 2011.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

أساس الإعداد

أعدت البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تعد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للمؤسسة.

التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة.

معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الصادرة ولكن لم يسر مفعولها بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للمؤسسة. إن هذه المعايير هي المعايير والتفسيرات الصادرة التي تتوقع المؤسسة بصورة معقولة تطبيقها في المستقبل. تنوي المؤسسة تطبيق تلك المعايير عند سريان مفعولها.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية: التصنيف والقياس

يعكس المعيار الدولي للتقارير المالية 9 عند إصداره المرحلة الأولى من عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ويسري على تصنيف وقياس الموجودات المالية كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي رقم 39. يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013. يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية في المراحل اللاحقة بمعالجة تصنيف وقياس المطلوبات المالية ومحاسبية التغطية وعدم التحقق. من المتوقع إتمام المشروع في 2011. إن تطبيق المرحلة الأولى من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 سوف يكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمؤسسة. سوف تقوم المؤسسة بتحديد التأثير فيما يتعلق بالمراحل الأخرى، عند الإصدار، لعرضها بصورة شاملة.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

معيار المحاسبة الدولي 24 الأطراف ذات علاقة (معدل)

يسري المعيار المعدل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2011. يوضح المعيار تعريف الطرف ذي علاقة لتبسيط تحديد تلك العلاقات وإزالة حالات عدم التوافق عند التطبيق. يقدم المعيار المعدل إعفاء جزئياً من متطلبات الإفصاح للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة. لا تتوقع المؤسسة وجود أي تأثير من تطبيق التعديلات على مركزها أو أدائها المالي. يسمح بالتطبيق المبكر لأي من الإعفاء الجزئي للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة أو للمعيار بالكامل.

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المطبقة:

تحقق الإيرادات

تؤخذ صافي أقساط الضمان إلى الإيرادات على مدى فترة الوثائق المتعلقة بها على أساس نسبي. تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام الدفعة. تتحقق إيرادات الفوائد على أساس نسبي زمني، ويتوقف تحقق فوائد الحسابات المشكوك في تحصيلها أو التي مر وقت استحقاقها ويتم تسجيلها في بيان الدخل عند استلامها.

النقد والنقد المعادل

يتضمن النقد من نقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتكون النقد المعادل من النقد والأرصدة لدى البنوك والودائع ذات فترة استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

استثمارات وموجودات مالية أخرى

يتم تصنيف الموجودات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إما كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو قروض ومدنيين أو محتفظ بها حتى الاستحقاق أو متاحة للبيع، متى كان ملائماً. عندما يتم تسجيل الموجودات المالية مبدئياً يتم قياسها بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المتعلقة بها مباشرة في حالة الاستثمارات غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تقوم المؤسسة بتحديد تصنيف موجوداتها المالية بعد التسجيل المبدئي وتقوم بإعادة تقييم هذا التصنيف في كل نهاية سنة مالية متى كان ذلك مسموحاً به وملائماً.

إن جميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية «بالطريقة المعتادة» يتم تسجيلها على أساس تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المؤسسة بشراء أو بيع الأصل. إن مشتريات أو مبيعات الطريقة المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف في الأسواق.

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

بعد التحقق المبدئي يعاد قياس الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل كافة التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

استثمارات متاحة للبيع

بعد التحقق المبدئي تقاس الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل الأرباح والخسائر كبند

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) استثمارات وموجودات مالية أخرى (تتمة)

منفصل من حقوق الملكية حتى استبعاد الاستثمار أو حتى يتحدد بأن الاستثمار قد انخفضت قيمته وعندئذ تسجل الأرباح والخسائر المتراكمة المدرجة سابقاً في حقوق الملكية في بيان الدخل. تدرج الاستثمارات التي ليس بالإمكان قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة إذا وجدت.

القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بصورة نشطة في أسواق مالية منظمة، بالرجوع إلى أسعار آخر أوامر شراء معلنة بنهاية الأعمال في تاريخ التقارير المالية. بالنسبة للاستثمارات التي لا يتوافر لها أسعار سوقية معروضة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم تتضمن استخدام معاملات تجارية بحثة حديثة في السوق وبالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة أو نماذج تقييم أخرى.

استثمار في شركة زميلة

إن الشركة الزميلة هي الشركة التي تمارس عليها المؤسسة تأثيراً ملموساً يستدل عليه عادةً بحيازة حصة ملكية بنسبة 20% إلى 50% من حق التصويت في الشركة المستثمر فيها ويكون للمؤسسة تأثير ولكن لا تسيطر على الشركة المستثمر فيها. تتضمن البيانات المالية حصة المؤسسة في نتائج الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية المحاسبية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في شركة زميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم تعديلها بعد ذلك بالتغيرات بعد الحيازة في حصة المؤسسة من حقوق ملكية الشركة الزميلة. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بشركة زميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفؤها. تقيد المؤسسة حصتها في إجمالي أرباح أو خسائر المحققة للشركة الزميلة في بيان الدخل من تاريخ بداية التأثير الفعلي أو الملكية الفعلية حتى تاريخ انتهاء ممارسة التأثير أو الملكية فعلياً. إن التوزيعات المستلمة من شركة زميلة تخفض القيمة الدفترية للاستثمار.

إن التعديلات على القيمة الدفترية قد تكون أيضاً ضرورية لكي تعكس التغيرات في حصة المؤسسة في الشركة الزميلة الناتجة من التغيرات في حقوق ملكية الشركة الزميلة. تدرج حصة المؤسسة في تلك التغيرات مباشرة في حقوق الملكية؛ احتياطي القيمة العادلة أو احتياطي تحويل عملات أجنبية، متى كان ذلك مناسباً.

تستبعد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع شركات زميلة في حدود حصة المؤسسة في الشركة الزميلة. تستبعد الخسائر غير المحققة ما لم يكن بالمعاملة دليل على انخفاض قيمة الأصل المحول. يتم إجراء تقييم لغرض تحديد الانخفاض في قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة عندما يكون هناك مؤشر على أن الأصل قد انخفضت قيمته أو أن خسائر انخفاض القيمة التي تم تسجيلها في سنوات سابقة لم تعد موجودة.

تعد البيانات المالية للشركة الزميلة إما في تاريخ التقارير المالية للمؤسسة أو في تاريخ قبل تاريخ التقارير المالية للمؤسسة بفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر قبل تاريخ البيانات المالية للمؤسسة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة. يتم عمل تعديلات لتعكس تأثير المعاملات أو الأحداث الجوهرية التي تجري في الفترة بين تاريخ التقارير المالية للشركة الزميلة وتاريخ التقارير المالية للمؤسسة.

عدم تحقق الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) عدم تحقق الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

لا يتم تحقق أصل مالي (أو ما ينطبق عليه ذلك أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مالية مماثلة) عندما:

- أ - ينتهي الحق في التدفقات النقدية من الأصل
- ب - تحتفظ المؤسسة بالحق في التدفقات النقدية من الأصل ولكن تتحمل التزاماً بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير إلى طرف ذي علاقة بموجب ترتيب «القبض والدفع»
- ج - تقوم المؤسسة بتحويل حقوقها في التدفقات النقدية من الأصل وإما قامت بتحويل كافة مخاطر ومزايا الأصل أو لم تتم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولكن فقدت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المؤسسة بتحويل حقوقها في التدفقات النقدية من الأصل ولم تتم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار استمرار المؤسسة في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالمبلغ الدفترية الأصلي لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من المؤسسة أيهما أقل.

المطلوبات المالية

لا يتم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه.

عند استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد، ويُدْرَج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها

يتم إجراء تقدير بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هنالك دليل إيجابي على أن أصل مالي محدد قد انخفضت قيمته. فإذا ما توافر مثل ذلك الدليل، تقيد أي خسارة من انخفاض القيمة في بيان الدخل. يتم تحديد انخفاض القيمة كما يلي:

- أ - بالنسبة للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة، فإن انخفاض القيمة هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة.
- ب - بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة، فإن انخفاض القيمة هو الفرق بين التكلفة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بمعدل السوق الحالي لعائد على أصل مالي مماثل.

تعويضات قابلة للاسترداد

تقوم المؤسسة وفقاً للاتفاقية باسترداد التعويضات المتكبدة والمدفوعة من قبلها تعويضاً للأفراد والهيئات المؤمن لها ضد المخاطر غير التجارية من الأقطار المساهمة المعنية. إن التعويضات المدفوعة فيما يتعلق بالمخاطر التجارية هي مسئولية المستورد وتخضع لترتيبات إعادة التأمين. بالتالي فإن التعويضات الممكنة استردادها تدرج بالقيمة الاسمية ناقصاً مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) عدم تحقق الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

المدينون

يُدرج المدينون بالقيمة الاسمية ناقصاً مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها.

الممتلكات والمعدات

تُدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الهبوط في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية لبند الممتلكات والمعدات.

سيارات	5 سنوات
أثاث ومعدات	سنة واحدة
مباني	40 سنة

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك متفقتان مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

الدائنون

يُدرج الدائنون بالتكلفة المطفأة.

مخصص الأخطار السارية

إن الأخطار السارية هي تلك الأجزاء من الأقساط المكتسبة المكتتة في سنة التي تتعلق بفترات مخاطر بعد تاريخ التقارير المالية. يتم تأجيل النسبة المتعلقة بفترات لاحقة كمخصص الأخطار السارية.

مخصص تعويضات تحت التسوية

يتم إجراء تقديرات للتكلفة النهائية المتوقعة للتعويضات المبلغ عنها كما في تاريخ التقارير المالية. إن مخصص التعويضات تحت التسوية، الذي يستند إلى تقديرات الخسارة التي من المحتمل سدادها لكل من التعويضات لم يتم دفعها، يتم احتسابه من قبل الإدارة في ضوء المعلومات المتوافرة واستناداً إلى الخبرة السابقة ويتم تعديله بالتغييرات في الظروف الحالية والتعرض المتزايد للمخاطر وتكلفة التعويضات الناتجة وخطورة وتكرار التعويضات الحديثة، متى كان ذلك مناسباً.

عقود الإيجار التمويلي

إن الموجودات المستأجرة بموجب عقد إيجار تمويلي يتم رسملتها في بيان المركز المالي واستهلاكها على مدى أعمارها الإنتاجية. يتم إدراج نفس المبلغ ضمن المطلوبات في بيان المركز المالي لقاء الالتزامات الإيجارية بموجب عقد التأجير التمويلي. وتحمل الفوائد المتضمنة ضمن الإيجارات في بيان الدخل على مدة فترة عقد الاستئجار والتي تمثل نسبة ثابتة من الالتزام المتبقي.

إعادة التأمين

تقوم المؤسسة من خلال النشاط العادي بالعمل على الحد من الخسائر التي قد تنتج عن عمليات الضمان وذلك عن طريق إعادة تأمين بعض المخاطر مع شركات إعادة التأمين. إن عقود معيدي التأمين لا تعفي المؤسسة من التزاماتها نحو حاملي الوثائق؛ بالتالي، فإن عدم وفاء شركات إعادة التأمين بالتزاماتهم يمكن أن يتسبب في خسائر للمؤسسة. ترى الإدارة أن تعرض المؤسسة لتلك المخاطر ضئيل جداً حيث إن الخسائر المتكبدة في تعويض حاملي الوثائق هي في النهاية مسئولية الأطراف المقابلة أو الأقطار المساهمة. ويتم تقدير المبالغ المتوقعة استردادها من شركات إعادة التأمين بصورة ثابتة وفقاً للالتزام بالتعويضات المتعلقة بها.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) عدم تحقق الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام بناء على المادة رقم (6) من قرار السادة وزراء المال والاقتصاد العرب الصادر في أبو ظبي. وتحتسب مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الآخرين على أساس رواتبهم وفترات الخدمة المتراكمة لكل منهم أو بناءً على شروط التعاقد للموظف إذا ما كانت هذه العقود توفر مزايا إضافية.

العملات الأجنبية

تقيد المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة، ويتم تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ التقارير المالية ويتم تحويلها إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة كما في ذلك التاريخ. ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة عن التحويل في بيان الدخل.

الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً. لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون على المؤسسة التزام حالي (قانوني أو استدلاي) ناتج من حدث وقع في الماضي وتكون تكاليف سداد الالتزام محتملة الوقوع ويمكن قياسها بصورة موثوق منها.

الأحكام المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات أخرى والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

تصنيف الاستثمارات

يتعين على الإدارة اتخاذ قرار بشأن حيازة استثمار معين سواء كان يجب تصنيفه كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو استثمارات متاحة للبيع.

يعتمد تصنيف الاستثمارات كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. وفي حالة توافر قيمة عادلة لها موثوق منها وكانت التغيرات في القيمة العادلة مدرجة كجزء من نتائج الفترة، فإن هذه الاستثمارات تصنف كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف كافة الاستثمارات الأخرى كاستثمارات متاحة للبيع.

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المؤسسة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل إيجابي آخر بوجود انخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض «الكبير» أو «المتواصل» تتطلب قرارات أساسية. إضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتقييم العوامل الأخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عدم التأكد من التقديرات

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة القيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقارير المالية والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة، أو
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرات هامة.

مطلوبات عقد التأمين

بالنسبة لعقود التأمين، يجب وضع تقديرات لكل من التكلفة النهائية المتوقعة للمطالبات المدرجة كما في تاريخ التقرير المالية ومخصص المطالبات تحت التسوية. يمكن أن يستغرق التحديد المؤكد لتكاليف المطالبات النهائية وتكاليف بعض أنواع الوثائق فترة طويلة من الوقت.

3 - صافي إيرادات استثمارات

2009	2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	
3,151,167	-	أرباح محققة من بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
-	308,462	أرباح غير محققة من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
800,474	2,051,065	أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع
316,832	563,017	إيرادات توزيعات أرباح
185,672	211,330	إيرادات عمولات من صناديق ضمان
-	43,040	حصة في نتائج شركة زميلة
<u>4,454,145</u>	<u>3,176,914</u>	

4 - النقد والنقد المعادل

2009	2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	
980,352	1,597,973	نقد في الصندوق ولدى البنوك
46,766,327	26,156,447	ودائع لأجل
47,746,679	27,754,420	
-	(17,000,000)	ناقصاً: ودائع لأجل تستحق بعد ثلاثة أشهر
47,746,679	10,754,420	

إن متوسط معدل الفائدة على الودائع يتراوح بين 0.625% إلى 2.5% (2009: 2.42% إلى 3.5%).

إن تعرض المؤسسة لمخاطر معدل الفائدة وتحليل الحساسية للموجودات مفصّل عنه في إيضاح 17.

5 - استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

2009	2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	
-	1,462,225	محتفظ بها للمتاجرة:
-	1,462,225	استثمارات في محافظ أوراق مالية مدارة

6 - استثمارات متاحة للبيع

2009	2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	
9,572,544	10,703,711	سندات
32,932,440	52,656,730	صناديق مدارة
365,731	365,731	استثمار في برنامج تمويل التجارة العربية
42,870,715	63,726,172	

إن الاستثمارات المتاحة للبيع التي تحمل فائدة لها معدلات فائدة تتراوح بين 5.62% إلى 13.5% (2009: 4% إلى 9.75%).

تم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 395,920 ديناراً كويتياً (31 ديسمبر 2009: 113,459 ديناراً كويتياً) فيما يتعلق بالصناديق المدارة التي تعرضت لانخفاض كبير ومتواصل في القيمة.

تمثل الاستثمارات في برنامج تمويل التجارة العربية نسبة 0.25% من رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية،

6 - استثمارات متاحة للبيع (تتمة)

الذي تم إنشاؤه في إطار صندوق النقد العربي بهدف تنشيط التجارة بين الأقطار العربية، ونظراً لطبيعة التدفقات النقدية المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها ونظراً لعدم توفر طرق مناسبة أخرى للتوصل إلى قياس موثوق به للقيمة العادلة، فإن الاستثمار يدرج بالتكلفة.

7 - استثمار في شركة زميلة

يوجد لدى المؤسسة الاستثمارات التالية في الشركات الزميلة:

النشاط الأساسي	نسبة الملكية		بلد التأسيس	
	2009	2010		
تأمين التجارة الخارجية	% 25	% 25	تونس	الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية

قامت المؤسسة خلال سنة 2009 بحيازة 50,000 سهم مقابل مبلغ 1,331,977 ديناراً كويتياً بنسبة 25% من رأسمال «الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية»، شركة مؤسسة في الجمهورية التونسية.

2009	2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	
5,327,908	5,327,908	حصلة المؤسسة في بيان المركز المالي لشركة زميلة:
%25	%25	صافي الموجودات
1,331,977	1,331,977	نسبة الملكية
-	43,040	حصلة في صافي الموجود
1,331,977	1,375,017	حصلة في أرباح شركة زميلة
		صافي قيمة الموجودات للشركة الزميلة

قامت المؤسسة بالمحاسبة عن حصتها في نتائج الشركة الزميلة بمبلغ 43,040 ديناراً كويتياً (إيضاح 3).

8 - تعويضات قابلة للاسترداد

إن هذه المبالغ تمثل تعويضات مدفوعة إلى عدة أطراف من جنسيات عربية عن مخاطر تحققت في دول أعضاء. ووفقاً للاتفاقية ما بين الدول الأعضاء، يتم استرداد التعويضات المدفوعة من قبل المؤسسة من المستورد أو الدولة العضو المساهمة التي تتحقق فيها المخاطر. بالتالي، فإن الإدارة ترى أن التعويضات أعلاه سيتم استردادها بالكامل.

9 - المستحق من / إلى شركات التأمين وإعادة التأمين

يمثل المستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين حصة شركات إعادة التأمين في المطالبات المتكبدة والمدفوعة من قبل المؤسسة وفقاً لعقد إعادة التأمين المتعلق بها. أما المستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين فتمثل الالتزامات المترتبة على المؤسسة لشركات إعادة التأمين في حالة استرداد المؤسسة للتعويضات التي دفعتها سابقاً من الدول المتعاقدة. عند التسوية مع شركات إعادة التأمين هذه، فإن المؤسسة ستدفع الصافي المستحق لشركات إعادة التأمين بعد الأخذ بعين الاعتبار المبالغ المطلوبة من هذه الشركات وتسويتها على أساس الصافي.

10 - ممتلكات ومعدات

تتمثل الممتلكات والمعدات بصورة أساسية في القيمة الدفترية لمقر المؤسسة الذي تم شراؤه بموجب عقد إيجار تمويلي على الأرض المخصصة للمؤسسة في المبنى المملوك بصفة مشتركة مع منظمات عربية. يتم استهلاك هذا المقر على مدى فترة عقد الإيجار التمويلي والتي تبلغ 40 عاماً ويبلغ الاستهلاك المحمل للسنة 67,648 ديناراً كويتياً (2009: 67,648 ديناراً كويتياً).

11 - احتياطات تأمين فنية

2009	2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	
161,760	555,530	مخصص الأخطار السارية
217,027	242,086	مخصص تعويضات تحت التسوية
<u>378,787</u>	<u>797,616</u>	

تقوم المؤسسة بتقدير مخصص التعويضات تحت التسوية للتعويضات التي تمت خلال السنة على أساس كل حالة على حدة، مع الأخذ في الحسبان طبيعة المخاطر المؤمن عليها.

12 - التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي

إن الالتزامات بموجب عقد الإيجار التمويلي تستحق كما يلي:

2009	2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	
179,617	179,617	أقل من سنة
898,085	898,085	من سنة إلى خمس سنوات
3,233,106	3,053,489	أكثر من خمس سنوات
4,310,808	4,131,191	المستحق للسندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
(2,250,722)	(2,106,516)	ناقصاً: الأعباء المالية المخصصة للفترات المستقبلية
<u>2,060,086</u>	<u>2,024,675</u>	

13 - رأس المال المدفوع

إن رأسمال المؤسسة كما في 31 ديسمبر 2010 وحصاة كل دولة عضو وهيئات أخرى هو كما يلي:

المدفوع		المصدر		
2009	2010	2009	2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
أ- الدولة العضو				
525,000	525,000	525,000	525,000	المملكة الأردنية الهاشمية
2,350,000	2,350,000	2,350,000	2,350,000	دولة الإمارات العربية المتحدة
500,000	500,000	500,000	500,000	مملكة البحرين
1,250,000	1,250,000	1,250,000	1,250,000	الجمهورية التونسية
1,250,000	1,250,000	1,250,000	1,250,000	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
200,000	200,000	200,000	200,000	جمهورية جيبوتي
3,750,000	3,750,000	3,750,000	3,750,000	المملكة العربية السعودية
1,217,932	1,217,932	1,217,932	1,217,932	جمهورية السودان
500,000	500,000	500,000	500,000	الجمهورية العربية السورية
58,735	58,735	58,735	58,735	جمهورية الصومال الديمقراطية
500,000	500,000	500,000	500,000	الجمهورية العراقية
750,000	750,000	750,000	750,000	سلطنة عمان
500,000	500,000	500,000	500,000	دولة فلسطين
2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	دولة قطر
3,000,000	3,000,000	3,000,000	3,000,000	دولة الكويت
500,000	500,000	500,000	500,000	الجمهورية اللبنانية
2,500,000	2,500,000	2,500,000	2,500,000	الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
1,250,000	1,250,000	1,250,000	1,250,000	جمهورية مصر العربية
2,000,000	2,000,000	2,000,000	2,000,000	المملكة المغربية
500,000	500,000	500,000	500,000	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
1,000,000	1,000,000	1,000,000	1,000,000	الجمهورية اليمنية
26,101,667	26,101,667	26,101,667	26,101,667	
ب- هيئات مالية عربية				
15,202,800	15,202,800	15,202,800	15,202,800	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
8,118,000	8,118,000	8,118,000	8,118,000	صندوق النقد العربي
5,106,960	5,106,960	5,106,960	5,106,960	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
983,016	1,092,240	1,092,240	1,092,240	الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
55,512,443	55,621,667	55,621,667	55,621,667	

13 - رأس المال المدفوع (تتمة)

قامت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي خلال السنة بسداد الجزء المتبقي من رأس المال غير المدفوع بمبلغ 109,224 ديناراً كويتياً.

14 - الاحتياطي العام

تنص المادة (24) من اتفاقية المؤسسة على «تجميع صافي الأرباح التي تتحقق من أعمال المؤسسة لتكوين احتياطي إلى أن يبلغ ما يساوي ثلاثة أمثال رأس المال» وبعد ذلك يقرر المجلس كيفية توزيع واستخدام الأرباح السنوية المحققة بشرط ألا يجاوز التوزيع 10% من تلك الأرباح وأن يكون التوزيع بنسبة حصة كل عضو في رأس مال المؤسسة.

15 - الالتزامات المحتملة وغير المسجلة

في 31 ديسمبر 2010، بلغت جملة عقود الضمان المنفذة 140,847,041 ديناراً كويتياً (2009: 118,945,465 ديناراً كويتياً) في تاريخ التقارير المالية.

ترى الإدارة، طبقاً لطبيعة نشاط المؤسسة، أن جميع الالتزامات والمطالبات القضائية القائمة على المؤسسة من مسؤولية المستورد في حالة المخاطر التجارية وهي من مسؤولية الدولة المساهمة المعنية في نهاية الأمر في حالة الخطر غير التجاري. وبالتالي، لم يتم أخذ أي مخصص في البيانات المالية فيما يتعلق بالأمور التي تم بحثها أعلاه.

16 - المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات علاقة الدول الأعضاء. في سياق الأعمال الطبيعي وبعد موافقة الإدارة، تم استلام أتعاب بمبلغ 211,330 ديناراً كويتياً مقابل إدارة موجودات بصفة الأمانة لصالح دولة عضو (2009: 185,672 ديناراً كويتياً). إن المخاطر غير التجارية المتعلقة بالضمانات الممنوحة من قبل المؤسسة مضمون من قبل الدول الأعضاء.

17 - مخاطر الأدوات المالية

تكمن المخاطر ضمن أنشطة المؤسسة ولكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لقيود المخاطر والضوابط الأخرى.

إن المخاطر الرئيسية الناتجة عن الأدوات المالية للمؤسسة هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق حيث يتم تقسيم النوع الأخير إلى مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار السهم.

تستخدم المؤسسة ضمن نشاطها العادي أدوات مالية أساسية مثل النقد والنقد المعادل والاستثمارات والمدينين وأوراق القبض والفوائد المستحقة والتعويضات القابلة للاسترداد والدائنين. ونتيجة لذلك، فإن المؤسسة تتعرض للمخاطر التالية:

17 - مخاطر الأدوات المالية (تتمة) 1.17 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هو مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مما ينتج عنه تكبد خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي من المحتمل أن تعرض للمؤسسة لمخاطر الائتمان تتكون بصورة رئيسة من النقد والنقد المعادل والودائع لأجل والسندات. إن النقد مودع لدى مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني عالي. يتم إصدار السندات إما من قبل مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني عالي أو من قبل حكومات.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون احتساب أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بينود بيان المركز المالي. يظهر الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالمجمل قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الأساسية (إن وجدت).

مجمّل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر 2009	مجمّل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر 2010	
دينار كويتي	دينار كويتي	
47,746,679	10,754,420	النقد والنقد المعادل
-	17,000,000	ودائع لأجل
9,572,544	10,703,711	استثمارات متاحة للبيع (سندات)
583,261	593,549	تعويضات قابلة للاسترداد
2,655,126	2,172,054	مستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين
651,210	995,276	مدينون وموجودات أخرى
61,208,820	42,219,010	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

تري الإدارة أن الموجودات المالية المتعلقة بأعمال ضمان استثمارات المؤسسة لا تعرضها لمخاطر الائتمان حيث إن تلك الأعمال تساندها الدول الأعضاء.

2.17 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه المؤسسة صعوبات في توفير الأموال للوفاء بالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر، تستثمر المؤسسة في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى التي يسهل تحقيقها.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المؤسسة في 31 ديسمبر 2010. لقد تم تحديد قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس التاريخ الذي من المتوقع أن يتم فيه استردادها أو تسويتها. المتوقع. ويتم تحديد قائمة استحقاق الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المتاحة للبيع استناداً إلى تقدير الإدارة لتسييل تلك الموجودات المالية. إن الاستحقاقات الفعلية يمكن أن تختلف عن الاستحقاقات المبينة أدناه، حيث إن يجوز للمقترضين الحق في سداد الالتزامات مبكراً مع غرامات على السداد المبكر أو دون ذلك.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

17 - مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

2.17 مخاطر السيولة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2010					
المجموع	أكثر من 3 سنوات	1 إلى 3 سنوات	6 إلى 12 شهراً	3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الموجودات					
10,754,420	-	-	-	-	10,754,420
النقد والنقد المعادل					
17,000,000	-	-	17,000,000	-	-
ودائع لأجل					
1,462,225	-	-	-	-	1,462,225
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل					
63,726,172	10,703,711	53,022,461	-	-	-
استثمارات متاحة للبيع					
1,375,017	1,375,017	-	-	-	-
استثمارات في شركة زميلة					
593,549	-	593,549	-	-	-
تعويضات قابلة للاسترداد					
2,172,054	-	-	-	2,172,054	-
مستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين					
995,276	-	-	-	645,000	350,276
مدينون وموجودات أخرى					
1,569,645	1,569,645	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات					
99,648,358	13,648,373	53,616,010	17,000,000	2,817,054	12,566,921
إجمالي الموجودات					
المطلوبات					
845,508	-	-	199,822	-	645,686
دائنون ومصروفات مستحقة					
797,616	-	797,616	-	-	-
احتياطيات تأمين فنية					
2,024,675	1,910,832	113,843	-	-	-
التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي					
4,505,995	-	-	-	4,505,995	-
مستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين					
2,166,263	2,166,263	-	-	-	-
مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة					
10,340,057	4,077,095	911,459	199,822	4,505,995	645,686
إجمالي المطلوبات					
89,308,301	9,571,278	52,704,551	16,800,178	(1,688,941)	11,921,235
صافي الفجوة					



17 - مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

2.17 مخاطر السيولة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2009

المجموع	أكثر من 3 سنوات	1 إلى 3 سنوات	6 إلى 12 شهراً	3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
47,746,679	-	-	-	-	47,746,679
-	-	-	-	-	-
42,870,715	9,572,544	33,298,171	-	-	-
1,331,977	1,331,977	-	-	-	-
583,261	-	583,261	-	-	-
2,655,126	-	-	-	2,655,126	-
651,210	-	-	-	370,595	280,615
1,642,613	1,642,613	-	-	-	-
97,481,581	12,547,134	33,881,432	-	3,025,721	48,027,294
599,526	-	-	174,704	-	424,822
378,787	-	378,787	-	-	-
2,060,086	1,946,243	113,843	-	-	-
5,651,100	-	-	-	5,651,100	-
1,845,474	1,845,474	-	-	-	-
10,534,973	3,791,717	492,630	174,704	5,651,100	424,822
86,946,608	8,755,417	33,388,802	(174,704)	(2,625,379)	47,602,472

الموجودات

النقد والنقد المعادل

ودائع لأجل

استثمارات متاحة للبيع

استثمارات في شركة زميلة

تعويضات قابلة للاسترداد

مستحق من شركات التأمين وإعادة التأمين

مدينون وموجودات أخرى

ممتلكات ومعدات

إجمالي الموجودات

المطلوبات

دائون ومصروفات مستحقة

احتياطيات تأمين فنية

التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي

مستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين

مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة

إجمالي المطلوبات

صافي الفجوة



17 - مخاطر الأدوات المالية (تتمة) 3.17 مخاطر التدفقات النقدية

إن مخاطر التدفقات النقدية هي مخاطر تقلب التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بأداة مالية نقدية. لا تتعرض المؤسسة حالياً لمخاطر كبيرة بالنسبة للتدفقات النقدية.

4.17 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر احتمال تقلب قيمة أداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، سواء كان السبب في تلك التغيرات عوامل محددة لأوراق مالية بمفردها أو الجهة المصدر لها أو بسبب عوامل تؤثر على جميع الأوراق المالية المتاجر بها في السوق.

تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق على استثماراتها.

تحد المؤسسة من مخاطر السوق من خلال إدارة كافة استثماراتها من قبل شركات متخصصة في إدارة الاستثمارات.

1.4.17 مخاطر العملات الأجنبية

تتعرض المؤسسة لمخاطر العملات الأجنبية على المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. تحرص المؤسسة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملات الأجنبية عند المستوى المقبول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتغير بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

31 ديسمبر 2009			31 ديسمبر 2010			
التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح	التغير في أسعار العملات بالنسبة المئوية %	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح	التغير في أسعار العملات بالنسبة المئوية %	العملة
599,350	2,281,039	±5%	3,038,432	136,205	±5%	دولار أمريكي
-	1,704	±5%	-	163	±5%	جنيه استرليني
637,067	5,643	±5%	75,986	4,482	±5%	يورو

2.4.17 مخاطر أسعار الفائدة

إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق.

17 - مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

2.4.17 مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

تُعرض الأدوات ذات المعدلات المتغيرة المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية بينما تُعرض الأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة على القيمة العادلة.

تتطلب توجيهات إدارة المخاطر بالمؤسسة أن يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال المحافظة على الميزج المناسب من الأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة والمتغيرة. كما تتطلب هذه التوجيهات أيضاً إدارة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل فائدة.

تم إجراء التحليل التالي على أساس الحركات المحتملة بصورة معقولة في المتغيرات الرئيسية، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، حيث يوضح التأثير على الأرباح. إن ارتباط المتغيرات ببعضها البعض ينطوي على تأثير كبير من حيث تحديد التأثير النهائي على مخاطر أسعار الفائدة، ولكن توضيح التأثير نتيجة التغيرات في المتغيرات يحتاج إلى تغيير المتغيرات على أساس مستقل. يجب ملاحظة أن الحركات في هذه المتغيرات غير متماثلة.

2009		2010		العملة
التأثير على الأرباح دينار كويتي	التغير في المتغيرات	التأثير على الأرباح دينار كويتي	التغيير في المتغيرات	
95,768	+ 50 أساسية	58,106	+ 50 أساسية	دولار أمريكي
30,717	+ 50 أساسية	1,035	+ 50 أساسية	يورو
19,968	+ 50 أساسية	125,160	+ 50 أساسية	أخرى

3.4.17 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم. تدير المؤسسة هذه المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الجغرافية وتركز أنشطة قطاعات الأعمال. تم تحديد حساسية مخاطر أسعار الأسهم استناداً إلى الافتراضات التالية :

2009			2010			استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
التأثير على حقوق الملكية دينار كويتي	التأثير على الأرباح دينار كويتي	التغير في أسعار الأسهم %	التأثير على حقوق الملكية دينار كويتي	التأثير على الأرباح دينار كويتي	التغير في أسعار الأسهم %	
-	-	+5%	-	73,111	+5%	استثمارات متاحة للبيع
2,125,249	-	+5%	3,186,309	-	+5%	

18 - القيمة العادلة للأدوات المالية

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن مقابله بمبادلة أداة في معاملة حالية بين أطراف على دراية وراغبة في الدخول في معاملة بشروط تجارية بحتة، خلاف بيع الإجمالي للتصفية. يتم الحصول على القيمة العادلة من نماذج أسعار السوق المعلنة والتدفقات النقدية المخصوصة و النماذج الأخرى، متى كان ذلك مناسباً.

كما في تاريخ التقارير المالية، لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية، باستثناء عدم إمكانية الحصول على قياسات موثوق منها للقيمة العادلة لبعض الاستثمارات المتاحة للبيع كما هو مبين في إيضاح 6.

الجدول الهرمي للقيمة العادلة

كما في 31 ديسمبر 2010، احتفظت المؤسسة بالأدوات المالية التالية التي تم قياسها وفقاً للقيمة العادلة:

تستخدم المؤسسة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والإفصاح عنها حسب أسلوب التقييم.

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛
المستوى 2: أساليب أخرى التي تكون جميع مدخلاتها لها تأثيراً ملموساً على القيمة العادلة المسجلة معروضة بشكل مباشر أو غير مباشر
المستوى 3: الأساليب التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى المعلومات المعروضة في السوق.

المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	الإجمالي	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	31 ديسمبر 2010
4,777,580	11,069,442	47,879,150	63,726,172	استثمارات متاحة للبيع
-	-	1,462,225	1,462,225	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
4,777,580	11,069,442	49,341,375	65,188,379	
المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	الإجمالي	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	31 ديسمبر 2009
-	42,870,715	-	42,870,715	استثمارات متاحة للبيع
-	42,870,715	-	42,870,715	

19 - الموجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المدارة لصالح أطراف أخرى أو المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة لا يتم معاملتها على أنها من موجودات أو مطلوبات المؤسسة، وبالتالي لا يتم إدراجها في هذه البيانات المالية.

بلغ إجمالي الموجودات بصفة الأمانة التي تديرها المؤسسة كما في تاريخ التقارير المالية 35,014,524 ديناراً كويتياً (2009: 30,146,424 ديناراً كويتياً)، وهي تمثل الاستثمارات المدارة نيابة عن دولة عضو.